جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصُّص: علوم الحديث

الطالبة: نعيمة نيد

المشرف: د. أكرم بلعمري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد المجيد امباركية	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
د. أكرم بلعمري	أستاذ محاضر–أ	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقررا
نور الدين تومي	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1438–1439هـ/ 2017–2018م

إهداء

إلى أمي وأبي الكريمين حفظهما الله تعالى

وإلى كل أخواتي وأهلي

وإلى كل أساتذتي الأفاضل

وإلى كل من علمني حرفا

وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وشجعني على إتمام هذا العمل

أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

–نعيمة نيد–

شكر وعرفان

سبحانه من له الحمد في الأولى وفي الآخرة، أشكره شكرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأحمده حمدا على نعمائه الظاهرة منها والباطنة.

وبعد شكر الله أشكر من قدمها الله بالحق والبر من أوصاني ربي عليها من جنان الله تحت قدميها من حبها والنظر إليها عبادة من غمرتني بالحنان والعطف غمرتني من علمتني حب الرحمن والإيمان والإخلاص، أسأل الله أن يجازيها عني خير الجزاء؛ فإني أشهد الله على أنها أدت الأمانة ووفت، أشكرها ما حييت.

وأشكر والدي حفظه الله ورعاه وشفاه أسأل الله لهما الصحة والعافية وأطال الله في عمرهما في الطاعة وأن يحسن لهما الختام على ما يحب ويرضى

وبعد شكر الله والوالدين أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور "**أكرم بلعمري**" الذي كان لي خير مرشد وخير وصي وخير أستاذ، تعلمت منه الأدب والأخلاق، أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء كما لم يحرمنا من علمه ومن جهده ومما أتاه الله من علم، أسأل عز وجل في علاه أن لا يحرمه من لذة النظر لوجهه الكريم وأن يبلغه من الآمال ما يرضيه عنه، وأن يلبسه لباس التقوى والعافية، وأسأل الله أن يبارك في جميع الأساتذة وأن يتقبل عملهم ويرزقهم الإخلاص وأن يتوفانا مسلمين ويلحقنا بالصالحين.

ملخص الدراسة

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول معرفة الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم، ففيها سنقوم بدراسة نوع معين من أنواع علوم الحديث عند هذا العالم، ويترتب على هذا ترجمة للإمام الحاكم، ومعرفة شرطه في الصحيح، من خلال كتبه وأقوال الأئمة، والتطرق لدراسة شروط الصحيح الخمسة كل واحد على حدا، ثم نختمها بدراسة نماذج من تصحيحات الحاكم للأحاديث وهل وافقه غيره من الأئمة أم لا، والله ولي التوفيق.

Summary

This subject is about a study of the perception of the authentic citation of Imam Al-Hakem. We will study a particular aspect in the field of modern science to this scientist.

This will result to the interpretation of Imam Al-Hakem، and knowing his condition in his authenticity، throughout his writings and citations of Other Imams. We presented the conditions of study of the five authentics، each one separately. We ended this study with samples of corrections of Al-Hakem to the citations and whether others Imams agreed with him or not.God grants success.

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن علم الحديث من أشرف العلوم الإسلامية حيث أقيم بنيانه لغاية عظيمة، وأغراض جليلة، فتم بذلك حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل، حيث نقلت الأمة الإسلامية الحديث النبوي بالأسانيد، وميزت به الصحيح من السقيم، فلولاه لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام رسول الله ﷺ، وألّفوا كتبًا كثيرة في أنواع الحديث ومصطلحه، ومن بين ما اهتموا به وأولو له عناية خاصة: الحديث الصحيح، فقد اختلفت مناهج العلماء في وضع شروطه، التي هي عدالة الرواة، وضبط الحديث، واتصال السند، ونفي الشذوذ والعلة، ومن بينهم الإمام الحاكم رحمه الله.

فقد ألف الحاكم رحمه الله كتبا في الحديث الصحيح والمصطلح، ووضع قواعد وشروط للحديث الصحيح، ولهذا كانت دراستي تتمحور حول هذا الموضوع، وهو" **الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم**"، ومن هنا نقف أمام تساؤلات عديدة.

الإشكالية:

ما المقصود بالحديث الصحيح عند الإمام الحاكم، وما هي شروط الصحة عنده؟ ونتفرع عند الأسئلة التالية:

ما معنى العدالة والضبط عنده، وما مقصوده باتصال السند؟

وما معنى الشذوذ والعلة عنده؟

هل الحديث الصحيح عند الحاكم هو نفسه عند بعض المحدثين أم مختلف عنهم؟

أسباب اختيار الموضوع:

والأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع عديدة،أذكر منها:

_ كون الموضوع يخدم تخصصنا طلبة علوم الحديث.

_ قلة التطرق لموضوع الصحيح عند الإمام الحاكم.

_ جمع وتقديم مادة علمية مجموعة في مرجع واحد.

أهمية الموضوع:

_ مكانة الإمام الحاكم بين علماء الحديث.

_ أهمية تنظيرات الإمام الحاكم لمختلف مباحث علوم المصطلح في كتابه المعرفة خصوصا، وفي كتبه الأخرى عموما.

_ أهمية موضوع الحديث الصحيح بين مباحث مصطلح الحديث.

أهداف الموضوع:

_ إبراز جهود الإمام الحاكم في خدمة الحديث النبوي الشريف، والحديث الصحيح خاصة، من خلال كتبه.

_ معرفة الحديث الصحيح مفصلا عند الإمام الحاكم، شروطه وقواعده، كالعدالة والضبط، اتصال السند، والشذوذ والعلة، ومراده من كل هذه الشروط.

_ إثراء المكتبة الإسلامية بمثل هذا النوع من الدراسات.

آفاق البحث:

ما نتطلع إليه من خلال هذه الدراسة، هو معرفة الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم، وشروط الحديث الصحيح الخمسة منفصلة، وما مدى تطبيقه لشرطه في الحكم على الأحاديث.

صعوبات البحث:

لقد واجهتني في هذا البحث عدة صعوبات، منها قلة خبرتي في مجال البحث والتنسيق بين المعلومات.

قلة المصادر المراجع حول الإمام الحاكم بخصوص الحديث الصحيح عنده.

ندرت الكلام فيما يخص شروط الصحيح عند الإمام الحاكم، فقط ذكر الحديث الصحيح بصفة عامة.

وأضف إلى ذلك صعوبة تجميع المصادر والمراجع في هذا الموضوع، هذا دون الحديث عن صعوبة البحث وعمق أغواره، وتعقد بعض أجزائه.

هذا وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وصل اللهم وسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

الدراسات السابقة:

لم أجد في حدود اطلاعي على موضوع بعنوان "**الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم**"، ولكن من خلال البحث والاطلاع، وجدت أبحاثًا متعلقة بالصحيح بصفة عامة، أو تتحدث عن شروط الصحيح مستقلة عند جميع العلماء، ومن تلك الدراسات:

_ الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح، عبد الكريم إسماعيل صباح، التي تتحدث عن الحديث الصحيح بصفة عامة.

_ مفهوم العدالة وضوابطها عند المحدثين، د.فرست عبد الله يحي الورميلي، وأجناس العلة عند الإمام الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث، سلطان سند العكايلة، هيفاء مصطفى الزياد.

المنهج المتبع:

مما لا شك فيه أن البحث يقتضي الاعتماد على عدة مناهج منها: **المنهج الاستقرائي**، بتجميع كلام الإمام الحاكم وشروط الصحة عنده قدر الإمكان، وأما الثاني: **المنهج التحليلي**،

لدراسة شرطه في الحديث الصحيح وتحليله، و**المنهج المقارن** من خلال مقارنتها بغيرها من أقوال الأئمة، لمعرفة مدى التزامه بشروطه.

وصف عام للبحث:

من أجل ضبط هذا الموضوع والإجابة عن الإشكاليات التي طرحتها فيما سبق، وهي: "معرفة الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم"، وما مدى التزامه بشرطه، اعتمدت أن أجعل خطة تتكون من مقدمة كمدخل للموضوع، وثلاث مباحث، فالمبحث الأول خاص بالإمام الحاكم، ويحتوي على خمسة مطالب، والمبحث الثاني حول الحديث الصحيح ومفهومه عند الإمام الحاكم، أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو يحتوي على نماذج من تصحيحاته، وما مدى التزامه بشرطه وهل وافق غيره من الأئمة، وخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث وأهم التوصيات، والتفصيل كالتالي:

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم.

المطلب الأول: اسمه ونسبه، كنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مؤلفاته ووفاته

المبحث الثاني: الحديث الصحيح ومفهومه عند الإمام الحاكم.

المطلب الأول: الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم.

المطلب الثاني: اشتراط الإمام الحاكم لمعنى العدالة والضبط.

المطلب ثالث: اشتراط اتصال السند عند الإمام الحاكم.

المطلب الرابع: اشتراط نفي الشذوذ والعلة عند الإمام الحاكم.

المبحث الثالث: دراسة نماذج من تصحيحات الإمام الحاكم.

المطلب الأول:نموذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة ووافقه غيره

المطلب الثاني: نماذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة وخالفه غيره

الخاتمة.

مصادر البحث:

بالنسبة لمصادر الموضوع؛ اعتمدت على عدة مصادر أهمها:

كتب الإمام الحاكم، كمعرفة علوم الحديث، والمستدرك على الصحيحين، وكتب المصطلح، ككتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، وتدريب الراوي للسيوطي، وكتاب توجيه النظر في أصول الأثر، لطاهر بن صالح الجزائري.

واستعملت كتب السنة في تخريج الأحاديث، كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، وأبي داوود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم.

المبحث الأول

التعريف بالإمام الحاكم

بذل الكثير من الأئمة الأعلام مجهودات في خدمة هذا الدين وخدمة حديث النبي ﷺ، وتمييز صحيحه من سقيمه، ونظموا له قواعد وأسس، وألفوا فيه الكثير من الكتب في شتى علومه، حتى وصل إلينا، ومن بين الأئمة المشهورين بهذا الشأن الإمام الحاكم النيسابوري، وسأتطرق في هذا المبحث بذكر نبذة من حياته ومسيرته العلمية.

المطلب الأول: اسمه ونسبه كنيته ولقبه

المطلب الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

المطلب الخامس: مؤلفاته ووفاته

المطلب الأول: اسمه ونسبه كنيته ولقبه

اسمه ونسبه: هو الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمداويه الإمام الحافظ الناقد، العلامة شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري[1].

ويقال له الضبي، لأن جدته سبطة عيسى بن عبد الرحمان الضبي، وأم عيسى هي متوية بنت إبراهيم بن طهمان الفقيه، وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين[2].[3]

أما لقبه: أبو عبد الله.

كنيته: البيع، بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة آخر الحروف وفي آخر العين المهملة، هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخزائن والمشترى من التجار للأمتعة[4].

(1) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1405هـ/ 1985م، 17/ 163.

(2) التأذين: هو النداء والتصويت للإعلام ومنه الأذان لأنه إعلام بالصلاة وبوقتها. ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن مُحَمَّد بن حسين القمي النيسابوري، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1416هـ، 3/ 239.

(3) تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ت: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، 1413هـ/ 1993م، 28 /127.

(4) الأنساب، عبد الله الكريم أبو سعد، ت: عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني، مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: الأولى، 1382هـ/ 1962م، 2 /400.

المطلب الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم

كان مولده يوم الاثنين، ثلاث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة[1]، بنيسابور، وقد كانت نيسابور من أجل البلاد وأعظمها لم يكن بعد بغداد مثلها[2].

وطلب العلم بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة 34هـ وهو ابن ثلاث عشرة سنة[3].

وكان له إلى العراق والحجاز رحلتان، وكانت الرحلة الثانية سنة ستين وثلاث مئة، وأملي بما وراء النهرين سنة خمس وخمسين، وعرف بالحاكم رحمه الله تعالى لتقلده القضاء، ناظر الحفاظ وذاكر الشيوخ وكتب عنهم، وباحث الدارقطني قريظة[4]، وتقلد القضاء بنيسابور في سنة تسع وخمسين وثلاث مئة في أيام الدولة السمانية ووزراء أبي النضر مُحَمَّد بن عبد الجبار العتيبي، وقلد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع، وكانوا ينفذونه في الرسائل إلى ملوك بني بوية[5].

رحل إلى العراق والحجاز ذكرها السمعاني في الأنساب، وسمع من أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق وقال: حج معنا أبو إسحاق ومعه ابنه أبو سعيد سنة إحدى وأربعين وثلاثمئة، وحدثنا جميعا ببغداد[6]، وورد بغداد في شبيبته[7].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، 17/ 163.

(2) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ت: محمود مُحَمَّد الطناحي وعبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار الهجر للطباعة والنشر، ط: الثانية، 1413هـ، 1/ 324.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي، 17/ 63.

(4) قريظة: من تقريظ الأديم يبالغ في دباغه بالقرظ وهما يتقارظان الثناء وقولهم فلان يقرظ صاحبه تقريظا بالظاء والضاد جميعا عن أبي زيد إذا مدحه بباطل أو حق وفي الحديث لا تقرظوني. ينظر: لسان العرب، بن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الأولى،7/ 454.

(5) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد ابن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ت: إحسان عباس، دار، صادر بيروت، 4/ 281.

(6) الأنساب، السمعاني، ت: عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني، 10/ 433.

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 5/ 473.

وقال ابن خلكان:"ثم انتقل إلى العراق وقرأ على أبي علي بن هريرة الفقيه ثم طلب الحديث وغلب عليه فأشتهر به"[1].

ورحل إمامنا أبو عبد الله إلى الكوفة كما أخبر عن نفسه قال: "قد كنت دخلت الكوفة أول ما دخلتها سنة إحدى وأربعين، وكان أبو الحسن بن عقبة الشيباني يدلني على مساجد الصحابة قد ذهبت إلى مساجد كثيرة "[2].

وذكر في ترجمة أبي القاسم النصرباذي "حججت في تلك السنة، وكان معنا ابنه إسماعيل وامرأته سريرة وقد خرجنا لزيارة أبي القاسم فنعى إلينا بقرب الحرم وإذا انه مات قبل وصولنا إلى مكة بسبعة أيام"[3].

وقد ذكر الحاكم أنه دخلها سنة أربعين وثلاثمائة، ففي "تاريخ نيسابور" ترجمة أبي أحمد محمَّد بن محمَّد بن إسحاق، يقول الحاكم: "كنا مع أبي علي في الجامع سنة أربعين وثلاثمائة.[4]

قال أبو عبد الله الحاكم: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الحافظ بهمذان في شهر ربيع الأولى سنة ست وأربعين وثلاثمائة[5].

(1) وفيات الأعيان، ابن خلكان، 4/ 280.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ت: السيد معظم الحسين، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الثانية، 1397هـ/ 1977م، ص190.

(3) الأنساب، السمعاني، 13/ 10.

(4)الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، أبو علي المنصوري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، 1432هـ/ 2011م، 1/ 44.

(5)المصدر نفسه، 1/ 51.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

شيوخه: روى عن أبيه،والدارقطني، ومُحَمَّد بن علي بن عمر المذكر، وأبي العباس الأصم، وأبي جعفر مُحَمَّد بن صالح بن هانئ، ومُحَمَّد بن عبد الله الصفار، وأبي عبد الله بن الأخرم وأبي العباس بن محبوب، وأبي حامد بن حسنويه والحسن بن يعقوب البخاري، وأبي النضر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، وأبي الوليد حسان بن مُحَمَّد، وأبي عمرو بن السماك، وأبي بكر النجاد، وأبي مُحَمَّد بن درستويه، وأبي سهل بن زياد وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب، وعلي بن مُحَمَّد بن عقبة الشيباني، وأبي علي الحافظ وانتفع بصحبته، وما زال يسمع حتى سمع من أصحابه.

تلاميذه:حدث عنه: الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبيالفوارس، وأبو العلاء الواسطي، ومُحَمَّد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو صالح المؤذن، والزكي عبد الحميد البحيري، ومؤمل بن مُحَمَّد بنعبد الواحد، وأبو الفضل مُحَمَّد بن عبيد الله الصرام، وعثمان بنمحمد المحمي، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، وخلق سواهم[1].

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ص164.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

لقد تبوأ الإمام الحاكم-رحمه الله تعالى-مكانة عالية ومنزلة رفيعة بين علماء الحديث، فروى عنه الكبار منهم، وروى عنه شيوخه وأقرانه، ورحل إليه الناس من الآفاق وحدثوا عنه في حياته.

قال عنه الخليل بن عبد الله الحافظ:"هو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريب من خمسمائة جزء".

قال إبراهيم بن مُحَمَّد الأموي وكان صالح عالما.

قال عبد الغفار بن إسماعيل: أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره،العارف به حق معرفته[1].

قال عنه أبو يعلى الخليلي: "عالم عارف واسع العلم ذو تصانيف كثيرة لم أرى أوفى منه"[2].

وقال ابن خلكان:"إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالم عارفا واسع العلم"[3].

أخبر عنه الخطيب البغدادي: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ وكان ثقة"[4].

قال أبو حازم العبدوي: سمعت مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق، وأبو الوليد يرجعان إلي أبي عبد الله في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه.

(1) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 3 /165.

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الفزويني، ت: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، 1409هـ، 3/ 851.

(3) وفيات الأعيان، ابن خلكان، 4 /280.

(4) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 5/ 473.

وقال عبد الغافر الفارسي في "السياق" كما في "المنتخب":"اختص بصحبة إمام وقته أبي بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن أيوب الصبغي، فكان في الخواص عنه والمرموقين، وكان يراجعه في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث، ويقدمه على أقرانه"[1].

(1)الرّوض الباسم، أبو الطيب علي المنصوري، 1/ 100.

المطلب الخامس: مؤلفاته ووفاته

كان الإمام الحاكم عالما مبرزا متمكنا من علم الحديث إضافة إلى هذا كان صاحب تصانيف كثيرة ومهمة في هذا العلم بفضل الله سبحانه وتعالى.

فتح عليه الله سبحانه وتعالى، فقد سأل مولاه أن يرزقه حسن التصنيف، قال الحافظ أبو حازم العبدوي سمعت الحاكم يقول: وكان إمام أهل الحديث في عصره:"شربت ماء زمزم وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف"[1].

من مؤلفاته: المستدرك على الصحيحان، والعلل، والأمالي، وفوائد العشيات، وتراجم الشيوخ.

وأما ما تفرد بإخراجه: معرفة علوم الحديث، وتاريخ علماء نيسابور، والمدخل إلى علم الصحيح، وما تفرد به كل من الإمامين، وفضائل الإمام الشافعي[2].

وفاته: توفي الإمام الحاكم بنيسابور يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة خمس وأربعين، وقيل توفى ثامن من صفر سنة خمس وأربع مائة، وقد ترجم الحافظ بن موسى المديني في مصنف مفرد وذكر أنه دخل الحمام، واغتسل وخرج، فقال: آه، وقبض روحه، وهو متزر، ولم يلبس القميص بعد وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري، رحمه الله[3].

(1) تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، 3/ 165.

(2) وفيات الأعيان، ابن خلكان، 4/ 280.

(3) طبقات الشافعيين، بن كثير، ت: أحمد عمر هاشم، ومُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ/ 1993م، 1/ 361.

المبحث الثاني

الحديث الصحيح ومفهومه عند الإمام الحاكم

بذل علماء المسلمين جهودا عظيمة في خدمة السنة النبوية الشريفة، فألّفوا في ذلك الكتب التي تهتم بالحديث الشريف، جمعا وذكرا له، ودراسة لما يتضمن من أحكام فقهية ومعان تربوية، وكذلك وضعوا القواعد التي تهتم بالحديث الشريف، لمعرفة ما يقبل من الحديث وما لا يقبل منه، وذلك ضمن أسس وقواعد معينة، وفيما يأتي تعريف للحديث الصحيح النبوي الشريف، وذكر لشروطه، ومعرفة أنواعه.

المطلب الأول: الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم

المطلب الثاني: شرط الإمام الحاكم لمعنى العدالة والضبط

المطلب الثالث: اشتراط اتصال السند عند الإمام الحاكم

المطلب الرابع: اشتراط بالنفي الشذوذ والعلة عند الإمام الحاكم

المطلب الأول: الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم

الفرع الأول: تعريفه

لقد عرّف المحدثون الحديث الصحيح بتعاريف كثيرة، حيث وضعوا له شروطا تجعلهم يميزون بين الحديث الصحيح من السقيم للحفاظ على سنة النبي ﷺ ومن بينهم الإمام الحاكم رحمه الله.

عرّف الإمام الحاكم الحديث الصحيح بقوله: "وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة"[1].

الفرع الثاني: شرح التعريف

ذكر الحاكم الحافظ أن صفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي مشهور بالصحبة ويروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى زماننا، وقد قالوا إن الصحيح لا يعرف بالرواية عن الثقات فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع وليس للمعرفة به معين مثل المذاكرة مع أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث ثم قال ابن السمعاني:" والشرط الذي شرطوه وهو" أن يرويه اثنان من التابعين " لا يعرفه الفقهاء؛ لأن رواية الواحد عندهم مقبولة، وإذا كان ثقة حكم بصحة الخبر وقد ذهب بعض المتكلمين إلى اشتراط العدد، وليس بشيء؛ وأما المحدثون فليس العدد عندهم شرطا في الصحة؛ إلا أنهم يسمعون ما نقله الواحد عن الواحد الصحيح الغريب وما نقله الاثنان؛ فما زاد وتداوله أهل الرواية بالقبول على ما مضى من القرون الصحيح المطلق أو الصحيح المشهور"[2].

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية، 1397هـ -1977م، ص61.

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي الشافعي، ت: زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريح، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م، 1/ 113.

زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصحيح أن يكون راويه مشهورا بالطلب، وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجهالة، بل قدر زائد عن ذلك[1]. واستدل الحاكم على مشروطية الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبد الله بن عون قال: "لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب، أما المحدثون لم يصرحوا بشرط العدد لقبول الحديث"[2].

نفهم من كلام الحاكم – رحمه الله – أن هناك نوعين من الشهرة: شهرة شخص الراوي، وهذه تنفي عنه جهالة العين، وشهرته بالطلب وهذه تنفي عنه جهالة الحال، وقد أشار الحاكم إلى أن راوي الصحيح لا بد أن يكون معروفا بطلب العلم.[3]

وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة، فنقض عليه بغرائب الصحيحين.

الظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم، يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه، إلا أن قوله في آخر الكلام: "ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة" إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه فيقوى اعتراض الحازمي، وإن أراد به تشبيهها بها في الاتصال والمشافهة، فقد ينتقض عليه بالإجازة، والحاكم قائل بصحتها.

وإنما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال والإجازة عند المحدثين لها حكم الاتصال، ولا شك أن الاعتراض عليه بما في علوم الحديث أشد من الاعتراض عليه بما في المدخل، لأنه جعل في المدخل هذا شرطا لأحاديث الصحيحين، وفي العلوم جعله شرطا للصحيح في الجملة[4].

---

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، ت: مازن مُحَمَّد السرساوي، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، 1435هـ، 1/ 123.

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ص113.

(3)الجهالة عند نقاد الحديث مفهومها وأسبابها وأحكامها، أبو بكر كافي،مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، رمضان 1426هـ/ أكتوبر 2005م، العدد 19، ص37 – 48.

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ص 238-239.

ووافقه على ذلك من المحدثين أيضاً ابن الأثير، ووافقهما على ذلك من الفقهاء إبراهيم ابن علية، وجزم بذلك البيضاوي فقال: إن رواية أي الحديث إن كان مثنى أو أكثر كما في الأحاديث التي رواها الإمامان البخاري ومسلم يسمى صحاحا.

والميانجي من المحدثين وزاد: "إن شرط الشيخين أن يرويه عن المصطفى اثنان فأكثر، ويرويه عن كل منهما أربعة، ويرويه عن كل منهم أكثر من أربعة"[1].

لكن الحاكم لم يشترط العدد في الصحابي، والإيماء في كلامه من قوله: كالشهادة على الشهادة، فإنه اقتضى أن يكون الحديث رواه اثنان عن اثنين من الصحابي الذي زال عنه اسم الجهالة إلينا، لكنه لم يشترط أن يرويه اثنان عن النبي كما اشترطه غيره[2].

وضع الإمام الحاكم في تعريفه للصحيح شروطًا خمسة المتفق عليها عند العلماء ألا وهي العدالة، والضبط، والاتصال، والعدم الشذوذ والعلة، كما سيأتي ذكرها منفصلة في بقية البحث.

(1) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي، ت: المرتضي الزين أحمد، الناشر مكتبة الرشد، 1999م، الرياض، 1/ 283.

(2) المصدر نفسه، 1/ 285.

المطلب الثاني: شرط الإمام الحاكم لمعنى العدالة والضبط

من شروط الحديث الصحيح توفر العدالة والضبط، وهما شرطان لابد من توفرهما في الحديث كي يحكم عليه بالصحة، فلا تقبل الرواية إلا ممن اتصف بالعدالة والضبط فعن مُحَمَّد بن سرين قال:«**إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم**»[1].

الفرع الأول: اشتراط الإمام الحاكم لمعنى العدالة

كون العدالة شرطا من شروط صحة الحديث فقد أجاز الشرع التكلم في الرواة وبيان أحوالهم حفاظا على الدين، وحماية لحديثه ﷺ، لذا أجمع العلماء على عدم قبول رواية غير العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، لذا كان السؤال عن الراوي ومعرفة حاله واجب، فوضع العلماء قواعد وضوابط يعرف من خلالها عدْل الراوي من عدمه فاتفقوا واختلفوا في بعض.

وفسرت العدالة بأنها: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[2].

قال ابن عبد البر (ت463 هـ): " كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: «**يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ**»[3].

وعرّفها أبو حامد الغزالي(ت 505 هـ):"أن يكون عدلا مجتنبا للمعاصي القادحة في العدالة"[4].

---

(1) مقدمة صحيح مسلم، باب في أن الإسناد من الدين، ص14.

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى، 1422هـ، ص69.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، مُحَمَّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ، 1/ 28.

(4) المستصفى في علم الأصول، الغزالي أبو حامد، ت: مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1413هـ، ص342.

وعرّفها الحافظ ابن حجر (ت852 هـ) العدالة بأنها "ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، وفسر التقوى بأنها اجتناب الأعمال السيئة من شرك وفسق أو بدعة"[1].

وعرف الإمام الحاكم (ت 405هـ) في كتابه معرفة علوم الحديث العدالة بقوله: "وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلما لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته "[2].

أولا: شروط العدالة عند المحدثين خمسة هي:

الإسلام: فلا تقبل أداء الكافر يهوديا كان، أو نصرانيا، أو غيرهما، إجماعاً، قال الخطيب البغدادي: " ويجب أن يكون وقت الأداء مسلماً لأن الله تعالى قال: ﴿**إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾[الحجرات: 06]، وإن أعظم الفسق الكفر، فإن كان خبر الفاسق مردوداً مع صحة اعتقاده فخبر الكافر بذلك أولى فالإسلام إذا شرط عند الأداء والتبليغ وليس شرطاً عند التحمل فيصح تحمل الكافر " وقد ثبت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده "[3].

البلوغ:البلوغ مناط التكليف، فلا تقبل رواية الصبي إلا بعد البلوغ وقد سمع كثير من الصحابة وكان سماعهم في الصغر كأنس بن مالك وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، متعلقا في وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين، أمّا الصبي المميز فتقبل روايته فيما طريقه المشاهدة بخلاف ما طريقه النقل كالإفتاء ورواية الأخبار ونحو ذلك[4].

العقل: وهو من شروط العدالة المجمع عليها، حكى الإجماع على ذلك الخطيب البغدادي وغيره من العلماء، قال رحمه الله:" وأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحاً يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضاً أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلاً مميزاً[5].

---

(1) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى 1417هـ/1997م، 2/ 179.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص53.

(3) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية –المدينة المنورة، ص77.

(4) أعلام الفقهاء والمحدثين الحاكم النيسابوري، كامل مُحَمَّد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، 15/ 53.

(5) شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر محمود المناوي، ص25.

السلامة من أسباب الفسق: الفسق هو ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة ومن الصغائر لا تقبل روايتهم.[1]

السلامة من خوارم المروءة: عرفت المروءة بتعاريف كثيرة، جلها يرجع إلى العادات الجارية، ومن بين أحسن تعاريفها: "هي آداب نفسانية، تحمِلُ مراعاتُها الإنسانَ على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات"[2].

قال ابن حجر:" المراد بالتقوى، اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[3].

ثانيا: طرق ثبوت العدالة:

تثبت العدالة بأحد أمرين:

أ- إما بتنصيص معدِّلين عليها، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها.

ب- وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفاه ذلك، ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدِّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين، كالأئمة الأربعة، والسُّفْيَانَيْنِ، والأوزاعي، وغيرهم[4].

من خلال تعريف الإمام الحاكم للحديث الصحيح نجد أنه اشترط العدالة من خلال قوله "أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، ثم يرويه عنه تابعيان عدلان"، ومن طرق ثبوت العدالة أن ينص عليها الإمام، وإذا كان الرواة عدولا فقد يتوفر فيهم شرط الاستفاضة والشهرة ومن هنا تستخلص أن الحاكم قد نص على طرق ثبوت العدالة من خلال شرطه للحديث الصحيح.

وإذا رجعنا إلى علوم الحديث فإننا نجد الحاكم وهو من أوائل من صنف في علوم الحديث كتابا جامعا شاملا لم يتعرض لذكر المروءة في بحث العدالة وقصر معناها على اجتناب البدع

(1) أعلام الفقهاء والمحدثين الحاكم النيسابوري، كامل مُحَمَّد عويضة، ص45.

(2) شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر محمود المنياوي، ص29.

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ص69.

(4) تيسير مصطلح الحديث، محمود طحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: العاشرة، 1425هـ-2004م، ص182.

والمعاصي[1]. ولم يصح الإمام الحاكم بشرطي البلوغ والعقل في تعريفه للعدالة لأنها معلومة عند الجميع، فهو يخالف غيره من الأئمة في معنى العدالة، فهي عنده: أن يكون، مسلما بالغا، عقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وإن لم يصح ببعض الشروط لكنها معلومة عند الجميع ومن الأمور البدهية.

الفرع الثاني: اشتراط الإمام الحاكم للضبط

عند التطرق للعدالة فإنه يلازمها مصطلح الضبط دائما، فإن للضبط أهمية بالغة في الحكم على الحديث قبولا وردا، وله أثر في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، فقد تعرض كثير من العلماء لتعريف هذا المصطلح ومن بينهم الإمام الحاكم، فما مقصوده بالضبط؟ وهل وافق فيه جمهور العلماء؟

أما الإمام الحاكم فقد عرف الضبط بقوله:"فإن كان مع ذلك حافظا لحديثه، فهي أرفع درجات المحدثين، وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله"[2].

فالحاكم في تعريفه هذا على نوعين من الضبط، ضبط الصدر أن يكون الراوي حافظا لحديثه وهي أرفع درجات الضبط، وضبط الكتاب أن يحدث الراوي من كتابه فلا ينبغي عليه أن يروي إلا منه.

قال الحافظ ابن الأثير (ت630 هـ): "وهو عبارة عن احتياط في باب العلم، له طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم، لم يكن شيئا معتبرا، كما لو سمع صياحا لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يكن ضبطا، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع، لم يكن ضبطا"[3].

قال ابن الصلاح (ت 643هـ): "يعرف كون الراوي ضابطا، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو

---

(1) مقال اعتبارات خوارم المروءة في عدالة رواة الحديث دراسة نقدية على ضوء تطبيقات المحدثين، مُحَمَّد الحاج عيسى، موقع فضيلة الشيخ مُحَمَّد حاج عيسى الجزائري، الأربعاء 16 جمادى الأولى 1437هـ، /http://islahway.com/v2/index.php

(2) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص53.

(3) جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط –التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني –مطبعة الملاح –مكتبة دار البيان، ط: الأولى، 1/ 72.

موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه"[1].

لم يخالف الإمام الحاكم جمهور المحدثين في اشتراطهم لضبط الحديث ومن خلال تعريفه نجدأنه قد قسم الضبط إلى قسمين ضبط صدر، وضبط كتاب.

فضبط الصدر: أي إتقان القلب وحفظه، وهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء[2]، وما يدل على هذا قوله: "فإن كان مع ذلك حافظا لحديثه، فهي أرفع درجات المحدثين"[3].

وضبط الكتاب: بأن يصون كتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[4]، والدليل على هذا قوله:"وإن كان صاحب كتاب؛ فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله"[5].

وقد وضح الحاكم ضبط الكتاب بقوله:"وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه على ما ذكرته في أول هذا الكتاب من علامات الصدق على الأصول، وإن كان المحدث غريبا لا يقدر على إخراج أصوله فلا يكتب عنه إلا ما يحفظه إذا لم يخالف الثقات في حديثه، فإن حدث من حفظه بالمناكير التي لا يتابع عليها لم يؤخذ عنه"[6].

(1) معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت: عبد اللطيف الهميم –ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1423 هـ / 2002 م، ص217.

(2) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى 1417هـ/1997م، 2/ 87.

(3) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص53.

(4) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، أبو إبراهيم، 1/ 16.

(5) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص53.

(6) المصدر نفسه، ص53.

المطلب الثالث: اشتراط اتصال السند عند الإمام الحاكم

للاتصال دور مهم في ثبوت صحة الحديث، فإنّ اتصال السند معناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه وأن كل راوٍ سمع من الآخر.

وذلك بأن يعبر كل راو من الرواة، في الرواية عن شيخه، بصيغة صريحة بالسماع منه، كقوله: سمعته، وحدثني، وأخبرني، أو صيغة ظاهرة في السماع كقوله: عن، أو أن فلانا قال، مما يثبت انه سمع منه مباشرة.

الفرع الأول: الحديث المسند

عرفه الإمام الحاكم في كتاب المعرفة بقوله:"المسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ". فالحديث المسند هو الذي يسمع فيه كل راوي من الراوي الذي فوقه ويكون منتهاه إلى النبي ﷺ، واشترطَ الإمام الحاكم في الحديث المسند أن يكون متصلا في جميع طبقات الإسناد، إلى أن يصل إلى الصحابي، ويكون سماع كل راوي ممن فوقه، بصورة ظاهرة، دون انقطاع إلى الصحابي.

قال الحاكم، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه: "أنه تقاضى ابن أبي حدرد دينًا كان عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف ستر حجرته، فقال:«**يا كعب ضع من دينك هذا**»، وأشار إليه أي الشطر، فقال: نعم، فقضاه"[1].

قال الحاكم: "وبيان مثال ما ذكرت أن سماعي، عن ابن السماك ظاهر، وسماعه من الحسن بن مكرم ظاهر، وكذلك سماع الحسن من عثمان بن عمر، وسماع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد، وهو عال لعثمان، ويونس معروف بالزهري، وكذلك الزهري ببني كعب بن مالك"[2]،

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص17. وصحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التقاضي والملازمة في المسجد، حديث رقم457، ص99.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص17.

وبنو كعب بن مالك بأبيهم، وكعب برسول الله ﷺ وصحبته، وهذا المثال الذي ضربه الحاكم حديث مسند منه إلى النبي ﷺ فقد سمع كل راوي ممن فوقه دون انقطاع وهو متصل صحيح.

كما ضرب الإمام مثالا للانقطاع في معرفة علوم الحديث بقوله: وضد هذا ما حدثناه أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني، ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن مُحَمَّد بن واسع عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أقال نادما أقاله الله نفسه يوم القيامة، ومن كشف عن مسلم كربة كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**».

فقال: هذا إسناد من نظر فيه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحته، وسنده، وليس كذلك، فإن معمر بن راشد الصنعاني ثقة مأمون، ولم يسمع من مُحَمَّد بن واسع، ومُحَمَّد بن واسع ثقة مأمون، ولم يسمع من أبي صالح، وهو مثل لألوف مثله من الأحاديث التي لا يعرفها إلا أهل هذا العلم، ثم للمسند شرائط غير ما ذكرناه منها أن لا يكون موقوفا، ولا مرسلا، ولا معضلا، ولا في روايته مدلس، فإن معرفة كل نوع منها علم على الانفراد، ومن شرائط المسند أن لا يكون في إسناده أخبرت عن فلان، ولا حدثت عن فلان، ولا بلغني عن فلان، ولا رفعه فلان، ولا أظنه مرفوعا، وغير ذلك من الصيغ التي توهم بالانقطاع ما ينفسد به، ونحن مع هذه الشرائط لا نحكم لهذا الحديث بالصحة لأن رواته لم يسمع كل منهم من الآخر.[1]

1 معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص18. وصحيح ابن حبان، ذكر إقالة الله جل وعلا في القيامة عثرة من أقال نادما بيعته، حديث رقم5029، ص404. والسنن الكبرى البيهقي، كتاب البيوع، باب جماع أبواب السلم، باب من أقال المسلم إليه بعض السلموقبض بعضا، حديث رقم11128، ص44.

الفرع الثاني: من صور الانقطاع في السند عند الحاكم

تتعدد صور الانقطاع في السند بحسب موقع ذلك الانقطاع، وقد أطلق المحدثون على كل موقع من مواقع الانقطاع اسما يميزه عن الآخر سنذكر بعضا من صور الانقطاع عند الإمام الحاكم.

الحديث المرسل: قال الحاكم في المعرفة:"فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ" إذن فالمرسل عند الإمام هو ما رواه التابعي وأرسله إلى النبي ﷺ و لكن الحاكم قيد المرسل الذي يقبل لديه بان يكون مرويا عن كبار التابعين وفقهاء السبعة كمالك بن انس الذين إجماعهم إجماع كافة الناس فقال "وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن، ومن أهل الكوفة، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وقد يروى الحديث بعد الحديث، عن غيرهم من التابعين إلا أن الغلبة لرواياتهم وأصحها مراسيل سعيد بن المسيب...".

قال الحاكم: ففي هذا النص دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع غير المرسل، هذا من الكتاب[1].

إذن فالحاكم اشترط في الحديث المرسل الاتصال وثبوت سماع كل راوي ممن فوقه إلى التابعي، الذي هو موضع الانقطاع، وفي الحديث الصحيح اشترط الحاكم أن يكون الإسناد متصلا، بصيغ تثبت سماع كل راوي ممن فوقه، إلى النبي ﷺ، وهذا ما جعله يحكم على الحديث بالإرسال فهو ينافي شروط الصحة عنده.

(1) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص26

الحديث المنقطع: قال الحاكم في المعرفة: "من هذا العلم معرفة المنقطع من الحديث وهو غير المرسل، وقل ما يوجد في الحفاظ من يميز بينهما، فيكون الانقطاع فيه دون التابعي"، فذكر المنقطع على أنواع ثلاثة، وفرق الحاكم بين المنقطع والمرسل، فالمنقطع يكون طبقة ما بعد التابعي، أما الإرسال يكون من التابعي إلى النبي ﷺ

أ) المنقطع الذي سقط منه رجلان في وسط السند ويكون السقط متوالي ومثاله: "حدثناه أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك ببغداد، ثنا أيوب بن سليمان السعدي، ثنا عبد العزيز بن موسى اللاحوني أبو روح، ثنا هلال بن حق، عن الجريري، عن أبي العلاء وهو ابن الشخير، عن رجلين من بني حنظلة، عن شداد بن أوس، قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أحدنا أن يقول في صلاته: اللهم إني أسألك التثبت في الأمور وعزيمة الرشد..."[1].

قال الحاكم: هذا الإسناد مثلٌ لنوعٍ من المنقطع لجهالة الرجلين بين أبي العلاء بن الشخير، وشداد بن أوس وشواهده في الحديث كثيرة، وقد يروى الحديث، وفي إسناده رجل غير مسمى، وليس بمنقطع[2].

وهذا النوع من الانقطاع لا تتوفر فيه شروط الاتصال عند الإمام الحاكم، بسبب السقط المتوالي في وسط السند، لذلك حكم على الحديث بعدم الاتصال.

ب)هذا النوع يكون الانقطاع في رجل واحد لم يسمي في أي موضع من السند، قال الحاكم: "فهذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة، وله شواهد كثيرة جعلت هذا الواحد شاهدا لها"[3].

فسبب هذا الانقطاع في السند، هو سقط رجل منه، وبهذا يحكم الحاكم على الحديث بعدم الاتصال، وهذا يوجب الحكم عليه بعدم الصحة.

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص27، والحديث أخرجه الإمام أحمد، مسند الشاميين، حديث شداد بن أوس، حديث رقم17133، ج28، ص356، سنن النسائي، كتاب المساجد، باب نوع آخر من الدعاء، حديث رقم 1228، ج2، ص81.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص27.

(3) المصدر نفسه، ص28.

"ثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب حدثني يحي بن أبي طالب، ثنا علي بن عاصم، عن داود بن أبي هند قال: نزلت جزيرة قيس فسمعت شيخا أعمى يقال له: أبو عمر يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**ليأتين على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور**.... »[1].

ج). وهذا النوع من المنقطع أن يكون في الإسناد رواية راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل، إنما يقال له منقطع فالسقط؛ دون التابعي[2]، وهو من أدق أنواع الإرسال، ومثاله:

قال: حدثنا أبو النضر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف الفقيه، ثنا مُحَمَّد بن سليمان الحضرمي حدثنا مُحَمَّد بن سهل، ثنا عبد الرازق، قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "**إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم**..."[3]، وفرق الحاكم بين هذا النوع من المنقطع وبين المرسل.

قال الحاكم: "هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده فإن الحضرمي ومُحَمَّد بن سهل بن عسكر ثقتان، وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري، واشتهاره به معروف، وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق، واشتهاره به معروف، وفيه انقطاع في موضعين، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق،أخبرناه أبو عمرو بن السماك، ثنا أبو الأحوص مُحَمَّد بن الهيثم القاضي، حدثنا مُحَمَّد بن أبي السري، ثنا عبد الرزاق أخبرني النعمان بن أبي شيبة الجندي، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، فذكر نحوه حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، بالكوفة، ثنا الحسن بن علوية القطان، حدثني عبد السلام بن صالح، ثنا عبد الله بن نمير، ثنا سفيان الثوري، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، قال:

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص28، والحديث أخرجه أبي يعلى الموصلي، مسند أبي هريرة، شهب بن حوشب عن أبي هريرة، حديث رقم6403، 11/ 287، شعب الإيمان البيهقي، فصل في ترك الغضب وفي كظم الغيظ والعفو عند القدرة، السابع والخمسون من شعب الإيمان وهو باب في حسن الخلق، 6/ 229.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص28.

(3) المصدر نفسه، ص28. المعجم الصغير، الطبراني، باب الميم، من اسمه مُحَمَّد، حديث رقم951، 2/ 158.

ذكروا الإمارة والخلافة عند النبي ﷺ فذكر الحديث بنحوه وقال: وكل من تأمل ما ذكرناه من المنقطع علم وتيقن أن هذا العلم من الدقيق الذي لا يستدركه إلا الموفق، والطالب المتعلم"[1].

إذن فإن الحاكم فرَّقَ بين صور الانقطاع في السند، وهو عنده على ثلاث أنواع الأول بأن يكون الانقطاع في ذكر رجلين مجهولين في وسط السند بشرط التوالي، والثاني بأن يكون الانقطاع في أي موضع من السند ويكون في رواية أخرى مسمى وهو عنده من أدق أنواع المنقطع، والثالث يكون الانقطاع في رجل واحد قبل التابعي وهو غير المرسل.

وعلاقة هذا النوع بالاتصال هي أنه في كل أنواع المنقطع خلل في اتصال السند، والذي هو شرط مهم في الحديث الصحيح؛ بأن يكون كل راوى سمع ممن فوقه إلى النبي ﷺ، دون انقطاع فيحكم على الحديث بالاتصال، ثم بالصحة.

الحديث المعضل: وهو ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي ممن دون التابعي الذي هو موضع الإرسال.

قال الحاكم، ذِكْرُ النوعِ الثاني عشر من علوم الحديث: هذا النوع من هذه العلوم هو المعضل من الروايات، فقد ذكر إمام الحديث علي بن عبد الله المديني، فمن بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات؛ أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسل"[2]، ومثاله: حدثناه أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب، أنا مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا ابن وهب، أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب قال: قاتل عبد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال له رسول الله ﷺ: "**أذن لك سيدك؟**، قال: لا، فقال: **لو قتلت لدخلت النار**، قال سيده: فهو حر يا رسول الله..."[3].

وحدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب، أنا مُحَمَّد بن عبد الله، أنا ابن وهب، أخبرني مسلمة بن علي، أن النبي ﷺ قال:"**إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى إذا حضرته الوفاة حاف في وصيته فوجبت له النار...**"[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص29.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص36.

(4) الصدر نفسه، ص36.

قال الحاكم: "فقد أعضل الإسناد الأول: عمرو بن شعيب، والإسناد الثاني: مسلمة بن علي، ثم لا نعلم أحدا من الرواة وصله، ولا أرسله عنهما فالحديثان معضلان، وليس كل ما يشبه هذا بمعضل فربما أعضل أتباع التابعين الحديث، وأتباعهم في وقت، ثم وصلاه أو أرسلاه في وقت"[1].

فالمعضل نوع من الانقطاع في السند بسبب سقط في السند في راويان متتاليان، وهذا ما يخل بشرط الاتصال عند الحاكم، فيحكم على الحديث بالانقطاع، وعدم الصحة.

(1) المصدر نفسه، ص36.

الفرع الثالث: صيغ التحمل والأداء عند الإمام الحاكم

ذكر الحاكم في النوع الثاني والخمسين منها صيغ التحمل والأداء، والمقصود بها هيئات أخذ الحديث، وتلقيه عن الشيخ، وطرق الأداء: العبارات التي يستعملها المحدث عند رواية الحديث وإعطائه للطالب كـ:"حدثني" و"حدثنا"، وهذه الصيغ معبرة عن لفظ السماع من الشيخ وهي أعلى مراتب الأداء، و"أخبرني" و"أخبرنا" في القراءة على الشيخ والعرض أوسع من السماع، ولا يكون إلا بقراءة الحديث على الشيخ وهو يسمع ويوافقه إن كان عرضه صحيح ومثلها "أنبأني" في العرض على الشيخ وقد فرق الإمام بين العرض والسماع، و"كتب إلي" إذا كتب إليه الشيخ ولم يشافهه بالإجازة.[1]

من شروط الرواية عند الحاكم أن يكون حافظا متيقظا أثناء الأداء والتحمل قال: "ورأى شرح الحال فيه عند الرواية وبيان العرض أن يكون الراوي حافظا، متقنا فيقدم المستفيد إليه جزءا من حديثه أو أكثر من ذلك فيناوله فيتأمل الراوي حديثه، فإذا أخبره وعرف أنه من حديثه، قال للمستفيد: قد وقفت على ما نَاوَلْـتَنِيهِ، وعرفت الأحاديث كلها، وهذه رواياتي عن شيوخي، فحدِّثْ بها عني، فقال جماعة من أئمة الحديث: إنه سماع"[2].

قال أبو عبد الله: "والذي أختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظا، وليس معه أحد: حدثني فلان، وما يأخذه عن المحدث لفظا مع غيره: حدثنا فلان، وما قرئ على المحدث بنفسه: أخبرني فلان، وما قرئ على المحدث وهو حاضر: أخبرنا فلان، وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاها يقول فيه: أنبأني فلان، وما كتب إليه المحدث من مدينة، ولم يشافهه بالإجازة يقول: كتب إليَّ فلان"[3].

وإن مما ينظر إليه النقاد لمعرفة صحة الحديث وضعفه في السند هو معرفة الرجال وصيغ التحمل والأداء، بفحص طريقة نقل الحديث واتصال السند ورفعه والسلامة من العيوب،

---

(1) منهج الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث وتخريج لأحاديث المرفوعة فيه حتى نهاية النوع السابع والثلاثون، عبد الله بن سليم بن سلامة الصاعدي، إشراف: الشريف منصور بن عون، جامعة أم القرى، كلية الشيعة والدراسات الإسلامية – المملكة العربية السعودية، 1401هـ، ص128.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص 257.

(3) المصدر نفسه، ص 260.

وذلك للتحقق من طرق الرواية؛ أي كيف علم ذلك الراوي بالحديث الذي يرويه، وكيفية سماعه لكي يتأكدوا من اتصال السند، وإلى من ينتهي الحديث، إن كان يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو عند الصحابي...، ومعرفة أنه خالي من عيوب الانقطاع والتدليس والاضطراب والإدراج، ولهذا كان معرفة صيغ التحمل والأداء أساسا في منهج العلماء في التحقق من صحة الرواية.

والصيغ التي ذكرها الحاكم تدل على الاتصال، وسماع كل راوي ممن فوقه، أي سماع التلميذ من شيخه مما يُؤَكّد الاتصال عنده، لكي يحكم على الحديث بأنه صحيح.

الفرع الرابع: السند المعنعن

ذكر الحاكم في كتابه النوع الحادي عشر من علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم هو معرفة الأحاديث المعنعنة، وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها، عن أنواع التدليس[1].

الإسناد المعنعن: وهو قول الراوي فلان عن فلان بلفظ "عن"، من غير بيان للتحديث، والإخبار، والسماع[2].

قال الحاكم: "هذا حديث رواته كوفيون وبصريون ممن لا يدلسون، وليس ذلك من مذهبهم، ورواياتهم سليمة، وإن لم يذكروا السماع المعبر عن الاتصال"[3].

وضد هذا: حدثناه أبو عبد الله مُحَمَّد بن يعقوب الحافظ، ثنا مُحَمَّد بن عبد الوهاب الفراء، أنا يعلى بن عبيد، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال:" ذكرنا ليلة القدر، فقال رسول الله ﷺ: **كم مضى من الشهر؟**، قلنا: ثنتان وعشرون، وبقي ثمان، فقال: **مضى ثنتان وعشرون، وبقي سبع، اطلبوها الليلة، الشهر تسع وعشرون**"[4].

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص34.

(2) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، ص392.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص 25.

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص34-35، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهر تسع وعشرون، حديث رقم 1656، 1/ 530، مسند الإمام أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة ﷺ، حديث رقم 7423، 12/ 388، صحيح ابن خزيمة، باب ذكر الخبر المفسر للدليل الذي ذكرت،

قال الحاكم: لم يسمع هذا الحديث الأعمش من أبي صالح، وقد رواه أكثر أصحابه عنه هكذا منقطعا[1].

والعنعنة في السند تدل على الانقطاع والتدليس وأن الرواة لم يسمعوا من بعضهم، يرى الإمام أن العنعنة محمولة على الاتصال إذا توفرت فيها الشروط التالية:

- أن يكون الراوي بريء من تهمة التدليس.
- عدالة المحدثين في أحوالهم.
- لقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة[2].

يتحدث الحاكم في هذا النوع من علوم الحديث عن العنعنة في السند، التي لها حكم الاتصال، بأن يكون جميع الرواة الذين عبروا بالعنعنة بريئين من التدليس، مع اللقاء، وهذا يوجب الحكم على الاتصال الذي هو شرط من شروط الصحيح عنده.

إذا النبي ﷺ قد أمر بطلبها ليلة ثلاث وعشرين مما قد مضى من شهر وكانت ليلة سابعة مما تبقى، حديث رقم 2179، 3/ 326.

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص35.

(2) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، إشراف: حمزة المليباري، دار ابن حزم، ط: الأولى، 1461هـ-2000م، ص179.

المطلب الرابع: اشتراط نفى الشذوذ والعلة عند الإمام الحاكم

قد بات من المعلوم أن الحديث لا بد أن تتوفر فيه خمسة شروط كما تقدم ذكرها قبل تسميته بالصحيح، وهي اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الحديث هذه من جهة، ومن جهة أخرى انتفاء الشذوذ والعلة اللذان كان للعلماء تعريفات وشروط خاصة بهما، ومن ضمنهم الإمام الحاكم رحمه الله فقد كان له شرطه الخاص في الحديث الشاذ والمعلل كما سيأتي ذكره.

الفرع الأول: اشتراط نفي الشذوذ عند الإمام الحاكم

من شروط الحديث الصحيح انتفاء الشذوذ؛ فالحديث الشاذ من أغمض أنواع الحديث، فمن يطلع على ما كُتب فيه يواجه مشكلة في تكوين تصورٍ عن الشاذ حقيقته وأنواعه، فهذا النوع دقيق جدا، صنف في مجال الشاذ الكثير من العلماء، واختلفوا في تعريفاتهم ومفهومهم له، ومن بينهم الإمام الحاكم، فما قصد الإمام بالشاذ؟

عرف الحاكم الحديث الشاذ قال:"فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[1].

و قال الشافعي(ت204هـ): "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس"[2].

وقال أبو يعلى الخليلي:"الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ"[3].

فرق الحاكم بين الحديث الشاذ والمعلل بقوله:"معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديثا في حديث، أو وهم فيه راو أو أرسله واحد، فوصله واهم"[4].

---

(1)معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص119.

(2) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص76، معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص119.

(3) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، 1/ 512.

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص119.

فمقصود الحاكم بقوله:" الشاذ غير المعلل" أنه غير واضح العلة ولا يعني أنه نوع منفصل عن العلة[1]. أي أنه يغاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك".

قال الحافظ ابن حجر وهو على هذا أدق من المعلل بكثير فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ورزقه الله نهاية الملكة.

أما قول الحاكم قيدا لا بد منه وهو أنه قال:"وينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويشير إلى هذا قوله ويغاير المعلل"[2]، وهذا القيد وإن لم يصرح به الحاكم فإنه يفهم من سياق كلامه والأمثلة التي ساقها للحديث الشاذ.

كما أن الحاكم رحمه الله لم يرد بقوله في الشاذ تفردا مطلقا، وإنما أراد نوعا خاصا من تفردات الثقات مما يتوقف الناقد الجهبذ عن قبوله والاحتجاج به لوجود الوهم فيه، والدليل على ذلك ما شرحه في قسم الغريب والأفراد[3]، وهو تفرد الثقة الذي لا يحتمل منه التفرد.

ونستخلص أن الحاكم لا يسمي مطلق التفرد شذوذا، وإنما سمى التفرد الذي لا يوجد له متابع ولا يعرفه الحفاظ، ولكن يرْجُح في نفس الناقد أنه غلط وغير صحيح، هذا النوع هو الذي يحكم عليه الحاكم بالشذوذ، فيحكم على الحديث بعدم الصحة لأنه خالف شروط الصحيح.

وقد انتقد البعض تعريف الإمام الحاكم لكونه غير مانع لدخول الأحاديث الصحيحة الغريبة فيه،ويجاب عنها بأنه لم يقصد بالشاذ التفرد المطلق كما سبق، بيد أن قول الحاكم باعتباره تعريفا يبقى مشكلا فنيا لعدم استيفائه شروط التعريف، إذ لا ينفع القول في مناسبة التعريف

(1) نظرات جديدة في علوم الحديث دراسة نقدية مقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين، حمزة عبد الله المليباري، كلية الدراسات الإسلامية –دبي، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، 1423هـ -2003م، ص195.

(2) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، 1/ 341-340.

(3) نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة عبد الله المليباري، ص195.

إنه قصد المعنى المراد، وإن لم يفهم ذلك من ظاهر العبارة، وقد يقال إن الحاكم ليس من أهل المنطق، وبالتالي لا ينبغي النظر في نصوصه بزاوية المنطق[1].

والدليل على أن الحاكم لم يقصد بالشذوذ التفرد؛ هو إفراده في كتابه المعرفة نوعا خاصا سماه الأفراد، وقسما آخر خاص بالغرائب، ومثَّل لهذه الأقسام، وبعدها ذكر الحديث الشاذ مستقلا عن هذه الأنواع.

وقال أبو يعلي الخليلي في تعريف الشاذ عن أهل الحديث: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غيره ثقة".

وملخص الأقوال أن الشافعي قيَّد الشاذَّ بقيدين: الثقة والمخالفة، والحاكم قيده بالثقة فقط[2].

إذن فإن الشاذ عند الإمام الحاكم ما تفرد به الثقة وليس له أصل يتابعه عليه وضرب مثالا لذلك: "حدثنا أبو الحسين عبد الرحمن بن نصر المصري الأصم، ببغداد، قال: ثنا أبو عمرو بن خزيمة البصري، بمصر، قال: ثنا مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا أبي، عن ثمامة، عن أنس قال:" كان قيس بن سعد من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرط من الأمير، يعني ينظر في أموره"[3].

فالحاكم أراد توضيح نوع خاص من الشاذ هنا، ولم يقصد بكلامه نوع معين من الشاذ، وتفرد الثقات.

قال: "وحدثنا جماعة من مشايخنا، عن أبي بكر مُحَمَّد بن إسحاق قال: حدثني أبو عمرو مُحَمَّد بن خزيمة البصري بمصر، وكان ثقة، فذكر الحديث بنحوه.

---

(1) نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة المليباري، ص196.

(2) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، ج1، ص340.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص121، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، حديث رقم 7155، 9/ 65. وسنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب قيس بن سعد بن عبادة ﷺ، حديث رقم 3850، 5/ 690. وصحيح ابن حبان، كتاب السير، باب في الخلافة والإمارة، حديث رقم 45508، 10/ 366.

قال أبو عبد الله: وهذا الحديث شاذ بمرة، فإن رواته ثقات، وليس له أصل عن أنس، ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر"[1].

والحكم في الشاذ أنه مردود لا يقبل عند الحاكم، لأن الحاكم اشرط في الحديث الصحيح العدد في الرواية بقوله أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى زماننا كالشهادة على الشاهد، فالعدد مهم في تصحيح الحديث عنده.

الفرع الثاني: اشتراط نفي العلة عند الإمام الحاكم.

من أدق علوم الحديث علم العلل فالعلة اهتم بها العلماء، ووضعوا لها قواعد وأسساً، وأفردوا لها مصنفات كثيرة، لأن معرفة العلل علم مستقل بذاته، فالعلة في الحديث هي شيء غامض خفي يضعف به الحديث مع أن ظاهره الصحة، ولا يتمكن منه إلا العالم الجهبذ من أهل العلم والخبرة والفهم الثاقب، كعلي بن المديني والدارقطني، وأبي زرعة والإمام الحاكم الذي سنتطرق إلى معرفة العلة ومفهومها عنده.

فقد ذكر الإمام الحاكم في النوع السابع والعشرون معرفة علل الحديث، أن العلة هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، بقوله:"وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير"[2].

وقد قيل للإمام الحاكم بأنه غير جامع لمعنى العلة فهو قد قصر العلة على أحاديث الثقات فقط:"وهذا من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة، ولا يمكن أن نسميه حدا بما يحمله الحد من الضوابط. كما يلاحظ في كلام الحاكمقصر العلة على ما لا مدخل للجرحوالتعديل فيه، وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي"[3].

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص121.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص112.

(3) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار -الزرقاء – الأردن، ط: الأولى، 1407هـ -1987م، ص21.

الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[1]، إذن فالعلة تقع فقط في أحاديث الثقات ومن شروطها أن تكون غامضة وخفية وتقدح في صحة الحديث، فرد الحديث معنى تحت مسمى لا يكون إلا بهذه الأسباب الثلاثة.

فشروط الحديث المعلل: أن تكون سببا غامضتا خفية لا يظهر إلا لجهابذة النقاد وأطباء السنة الحاذقين بعللها، وأن تكون هذه العلة قادحة،وأن يكون الحديث ظاهره السلامة من هذه العلة، لكون رواته ثقات، يعني أن العلة طارئة عليه وظهرت بعد التفتيش عنها ولا تكون إلا في أحاديث الثقات[2].

قسم الحاكم أجناس العلة إلى عشرة أقسام:

الأول: مثاله ما حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب قال: ثنا مُحَمَّد بن إسحاق الصغاني قال: ثنا حجاج بن مُحَمَّد قال: قال ابن جريج: عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "**من جلس مجلسا كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك**...."[3].

قال أبو عبد الله:" هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة".

يقول: سمعت مسلم بن الحجاج: " وجاء إلى مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله حدثك مُحَمَّد بن سلام قال: ثنا مخلد بن يزيد الحراني قال: أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في كفارة المجلس فما علته؟، قال مُحَمَّد بن إسماعيل: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه

(1) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص187.

(2) الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح، عبد الكريم إسماعيل صباح، ص154-155.

(3) معرفة علوم الحديث، ص113، سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب إذا قام الإمام من المجلس، حديث رقم 3433، ج5، ص494. وسنن النسائي، كتاب السهو، نوع آخر من الذكر بعد التسليم، حديث رقم 1344، 3/ 71. ومسند أحمد، الملحق المستدرك من مسند الأنصار بقية خامس عشر الأنصار، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق ﵂، حديث رقم24486، 41/ 34.

معلول " حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: ثنا سهيل، عن عون بن عبد الله، قوله، قال مُحَمَّد بن إسماعيل: هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل والجنس"[1].

هذا النوع الأول من أجناس العلة عند الحاكم هو: أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه[2].

الجنس الثاني:حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب، حدثنا العباس بن مُحَمَّد الدوري قال: ثنا قبيصة بن عقبة، عن سفيان، عن خالد الحذاء أو عاصم، عن أبي قلابة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليهوسلم:" أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان وأقرأهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أمينا، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة"[3].

قال أبو عبد الله:"وهذا من نوع آخر علته، فلو صح بإسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء، عن أبي قلابة أن رسول الله ﷺ قال:"**أرحم أمتي**"، مرسلا وأسند، ووصل:"**إن لكل أمة أمينا، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة**" هكذا رواه البصريون الحفاظ، عن خالد الحذاء، وعاصم جميعا، وأسقط المرسل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين"[4].

والنوع الثاني من أجناس العلة عند الحاكم هو: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة[5].

الجنس الثالث: حدثنا أبو عباس مُحَمَّد بن يعقوب قال: ثنا مُحَمَّد بن إسحاق الصغاني قال: ثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق،

---

(1) معرفة علوم الحديث، ص114.

(2) تدريب الراوي، السيوطي، ص397.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص114، سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل ويزيد بن ثابت وأُبي، وأبي عبيدة بم الجراح ﷺ، حديث رقم 3790، 5/ 664. وسنن ابن ماجه، باب من فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضائل زيد بن ثابت، حديث رقم 154، 1/ 107.

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص114.

(5) تدريب الراوي، السيوطي، ص397.

عن أبي بردة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ، قال: "**إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة**"[1].

قال أبو عبد الله:" وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقو"[2].

حدثنا أبو جعفر مُحَمَّد بن صالح بن هانئ قال: ثنا يحيى بن مُحَمَّد بن يحيى قال: ثنا أبو الربيع قال: ثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني قال:سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني، وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ:"**إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة**"[3].

قال أبو عبد الله:" رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح، عن أبي الربيع، وهو الصحيحالمحفوظ ورواه الكوفيون أيضا مسعر، وشعبة، وغيرهما عن عمرو بن مرة، عن أبي بردة هكذا"[4].

والجنس الثالث من أنواع العلة عند الإمام الحاكم هي: أن يكون الحديث محفوظا عن الصحابي، ويروى عن غيره، لاختلاف بلاد رواته،كرواية المدنيين عن الكوفيين[5].

الجنس الرابع: أخبرنا أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الصفار قال: ثنا أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى القاضي قال: ثنا أبو حذيفة قال: ثنا زهير بن مُحَمَّد، عن عثمان بن سليمان، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ: يقرأ في المغرب بالطور"[6].

قال أبو عبد الله:" قد خرج العسكري وغيره من المشايخ هذا الحديث في الوحدان، وهو معلول من ثلاثة أوجه: أحدها أن عثمان هو ابن أبي سليمان والآخر أن عثمان إنما رواه عن

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص114، سنن النسائي الكبرى، كم يستغفر في اليوم ويتوب، حديث رقم 10274، 6/ 115.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص114.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص115، صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، حديث رقم 2702، 4/ 2075.

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص115.

(5) تدريب الراوي، السيوطي، ص400.

(6) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص115، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة المغرب، حديث رقم 514، 1/ 258، صحيح ابن حبان، كتاب صفة الصلاة، ذكر الإباحة للمرء أن يقرأ في صلاة المغرب ما وصفناه من السور، حديث رقم 1833، 5/ 140.

نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، والثالث قوله: سمع النبي ﷺ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ، ولم يره، وقد خرجت شواهده في التلخيص"[1].

وهذا هو الجنس الرابع من أجناس العلة وهو: أن يكون محفوظا عن صحابي، فيروى عن تابعي، يقع الوهم بالتصحيح بما يقتضي صحبته، بل ولا يكون معروفا من جهته[2].

الجنس الخامس: حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب قال: ثنا بحر بن نصر قال: أنا ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم ح فاستنار"[3]، فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصر به، وإنما هو، عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار وهكذا رواه ابن عيينة، ويونس من سائر الروايات وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، وغيرهم، عن الزهري[4].

وهذا هو الجنس الخامس من أجناس العلة عند الحاكم وهو: أن يكون روي بالعنعنة، وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة[5].

الجنس السادس: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن يحيى قال: ثنا أبو العباس الثقفي قال: ثنا حاتم بن الليث الجوهري قال: ثنا حامد بن أبي حمزة السكري قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: حدثني أبي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قلت:" يارسول الله، ما لك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟

قال:" كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبرائيل عليه السلام إلي فحفظنيها[6]".

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص115.

(2) تدريب الراوي، السيوطي، ص400.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص116، سنن الترمذي، أبواب تفسير القران، باب ومن سورة السبأ حديث رقم 3224، ج5، ص362، السنن الكبرى لنسائي، سورة الحجر، حديث رقم 11208، 10/ 142، صحيح ابن حبان، كتاب النجوم والأنواء، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من مجانبة القضايا الأحكام بالنجوم، حديث رقم 6129، 13/ 499.

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص116.

(5) تدريب الراوي، السيوطي، ص400.

(6) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص116، تاريخ دمشق، تاريخ دمشق، ابن عساكر، السيرة النبوية، باب ذكر عروجه إلى السماع واجتماعه بجماعة من الأنبياء، 4/ 4.

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة عجيبة[1].

حدثني أبو عبد الله مُحَمَّد بن العباس الضبي رحمه الله من أصل كتابه، قال: أنا أحمد بن علي بن زرين الفاشاني من أصل كتابه، قال: ثنا علي بن خشرم قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: بلغني أن عمر بن الخطاب، قال: يا رسول الله، إنك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا، فقال له رسول الله ﷺ:" **إن لغة إسماعيل كانت قد درست فأتاني بها جبرائيل فحفظنيها**"[2].

الجنس السادس من أجناس العلة عند الحاكم هو: أن يختلف على رجل بالإسناد وغره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد[3].

الجنس السابع: حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي قال: ثنا أبو داود سليمان بن مُحَمَّد المباركي قال: ثنا أبو شهاب، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ:" **المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم**"[4].

قال أبو عبد الله:" وهكذا رواه عيسى بن يونس، ويحيى بن الضريس، عن الثوري، فنظرت، فإذا له علة"[5].

أخبرنا أبو العباس مُحَمَّد بن أحمدالمحبوبي بمرو، قال: ثنا أحمد بن سيار، قال: حدثنا مُحَمَّد بن كثير، قال: ثنا سفيان الثوري، عن الحجاج بن الفرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، قال سفيان: أراه ذكر أبا هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:" المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم"[6].

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص116.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص116، تاريخ دمشق، تاريخ دمشق، ابن عساكر، السيرة النبوية، باب ذكر عروجه إلى السماع واجتماعه بجماعة من الأنبياء، 4/ 4.

(3) تدريب الراوي، السيوطي، ص400

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص117، سنن الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في البخل، حديث رقم 1946، 4/ 344، السنن الكبرى لنسائي، مسند أبي هريرة، حديث رقم 6007، 10/ 401، شعب الإيمان للبيهقي، حسن الخلق، فصل في لين الجانب وسلامة الصدر، حديث رقم 7762، 10/ 438.

(5) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص117.

(6) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص117، مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، حديث رقم 9118، 15/ 59.

والجنس السابع من أنواع العلة عند الحاكم هو: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله[1].

الجنس الثامن: حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب قال: حدثنا مُحَمَّد بن إسحاق الصاغاني، قال: ثنا روح بن عبادة قال: حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ: كان إذا أفطر عند أهل بيت، قال:" أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة".

قال أبو عبد الله:" قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة"[2].

أخبرنا أبو العباس قاسم بن القاسم السياري، وأبو مُحَمَّد الحسن بن حليم المروزيان بمرو، قالا: حدثنا أبو الموجه، قال: أخبرنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثت عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت، قال:" أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة"[3]

الجنس الثامن من أنواع العلة عند الحاكم هو: أن يكون الراوي عن شخ أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنها لم يسمعها منه[4].

الجنس التاسع: أخبرنا أبو جعفر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله البغدادي قال: ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال: ثنا سعيد بن كثير بن عفير قال: حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، قال:" سبحانك، اللهم تبارك اسمك، وتعالى جدك..."[5] وذكر الحديث بطوله.

---

(1) تدريب الراوي، السيوطي، ص397-400.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص117.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص117، السنن الكبرى للنسائي، الدعاء لمن أفطر عنده، حديث رقم 6874، 6/ 311، مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك ﷺ، حديث رقم 12177، 19/ 215، مصنف ابن أبي شيبة، ما قالوا في الصائم إذا أفطر ما يقول، حديث رقم 9745، 2/ 344.

(4) تدريب الراوي، السيوطي، ص401.

(5) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص118، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب دعاء الاستفتاح، حديث رقم 1140، ج2، ص58، المعجم الكبير للطبراني، باب الحاء، الحكم بن عمير الثمالي، حديث رقم 3190، 3/ 218.

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة صحيحة والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه.

حدثنا أبو جعفر مُحَمَّد بن عبيد الله العلوي النقيب بالكوفة، قال: حدثنا الحسين بن الحكم الحبري قال: حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل قال، ثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة قال، ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة فذكر الحديث بغير هذا اللفظ وهذا مخرج في صحيح لمسلم[1].

وهذا الجنس التاسع من علل الحديث عند الإمام الحاكم: أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطرق، فيقع من رواه من تلك الطرق بناء الجادة في الوهم[2].

الجنس العاشر:أخبرناأحمد بن علي بن الحسن المقرئ قال: حدثنا أبو فروة يزيد بن مُحَمَّد بن يزيد بن سنان الرهاوي قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال:" **من ضحك في صلاته يعيد الصلاة، ولا يعي الوضوء**"[3]. قال أبو عبد الله الحاكم:" لهذا الحديث علة صحيحة"[4].

أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيعي بالكوفة، قال: ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قال: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر، عن الرجل يضحك في الصلاة، قال:" يعيد الصلاة، ولا يعيد الوضوء"[5].

هذا النوع العاشر من أجناس العلة عند الحاكم وهو: أن يروى الحديث مرفوعا من وجه، ووقوفا من وجه[6].

---

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب التجافي باليدين عند الإهواء إلى السجود، حديث رقم 625، ج1، ص317، مسند أبي يعلى الموصلي، مسند علي بن أبي طالب ﷺ، حديث رقم 285، 1/ 245.

(2) تدريب الراوي، السيوطي، ص402.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص118. وسنن الدارقطني، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، حديث رقم 612، 1/ 302.

(4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص118.

(5) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص118، مسند أبي يعلى الموصلي، مسند العباس بن مرداس السلمي، حديث رقم 1578، 3/ 149.

(6) تدريب الراوي، السيوطي، ص401-402.

قال أبو عبد الله:" فقد ذكرنا علل الحديثعلى عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"[1].

صرح الحاكم بأنه لو يذكر كل علل الحديث فهو علم واسع، صعب حصره، فلكل حديث نقده الخاص.

هذه هي أجناس العلل التي ذكرها الحاكم، إذا وقعت علة منها في الحديث حكم عليه الإمام الحاكم بالضعف، لأنه العلة تخل بشروط الحديث الصحيح عنده.

(1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص118.

المبحث الثالث: دراسة نماذج من تطبيق شروط الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم

وضع الأئمة قواعد للحديث الصحيح، منهم من تساهل، ومنهم من تشدد، ومنهم من كان معتدلا في أحكامه، وقد تعرفنا في المبحث السابق على الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر نماذج من الأحاديث التي صححها الحاكم، ومعرفة هل وافق الأئمة في هذه الأحكام أم لا؟

المطلب الأول: نموذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة ووافقه غيره

المطلب الثاني: نماذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة وخالفه غيره

المطلب الأول:

نموذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة ووافقه غيره

الفرع الأول: نموذج الحديث الأول

1-أخرجه أبو عبد الله الحاكم من طريقين:

الأول: أخبرنا أبو العباس مُحَمَّد بن أحمدالمحبوبي، ثنا الفضل بن عبد الجبار، وأخبرنا القاسم بن القاسم السياري، ثنا إبراهيم بن هلال، قالا: ثنا علي بن الحسن بن شقيق، ثنا الحسين بن واقد، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال:" كان رسول الله ﷺ يخطب فأقبل الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران يعثران ويقومان، فنزل فأخذهما فوضعهما بين يديه، ثم قال: "صدق الله ورسوله:﴿**إنما أموالكم وأولادكم فتنة**﴾[التغابن: 15] رأيت ولدي هذين، فلم أصبر حتى نزلت فأخذتهما، ثم أخذ في خطبته"[(1)].

الثاني: وأخبرنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل، ثنا يحي بن أبي طالب، أنبأ زيد بن الحباب، أنبأ الحسين بن واقد، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال:" كان رسول الله ﷺ يخطب فأقبل الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران فجعلا يعثران ويقومان فنزل فأخذهما فوضعهما بين يديه وقال:" صدق الله ورسوله إنما أموالكم وأولادكم فتنة رأيت هذين فلم أصبر، ثم أخذ في خطبته"[(2)].

(1) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 424.

(2) المصدر نفسه، 4/ 210.

1. تخريج الحديث

أخرجه ابن أبو شيبة في مصنفه، والإمام أحمد، وأبو داوود، جميعا من طريق زيد بن حباب، وأخرجه الترمذي من طرق الحسن بن حارث، والنسائي قال: أخبرنا مُحَمَّد بن عبد العزيز، قال: أخبرنا الفضل بن موسى، وأخرجه ابن ماجه عن أبو عامر عبد الله بن عامر بن براد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأخرجه البيهقي من طروق الحاكم[1].

2. الحكم على الحديث

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وهو أصل في قطع الخطبة، والنزول من المنبر عند الحاجة"[2].

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. والبيان الشافي فيه في الحديث الذي"[3].

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد[4].

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن بريدة عن النبي ﷺ، ولا نعلم له طريقا عن بريدة إلا الحسين بن واقد[5]، عن ابن بريدة عن أبيه"[1].

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب اللباس والزينة، في لبس المعصفر للرجل ومن رخص فيه، حديث رقم24729، 5/ 158. وكتاب الفضائل، باب ما أعطى الله مُحَمَّدا صلى الله عليه وسم، ما ذكر في الحسن والحسين رضي الله عنهما، حديث رقم 32189، 6/ 379. سنن أبي داوود، كتاب تفريع أبواب الجمعة، باب الإمام يقطع الخطبة للأمير يحدث، حديث رقم 1109، 1/ 290، سنن للترمذي، أبواب المناقب، حديث رقم 3774، 5/ 658.

(2) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 424.

(3) المصدر نفسه، 4/ 210.

(4) سنن للترمذي، أبواب المناقب، حديث رقم 3774، 5/ 658.

(5) الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عامر بن كُريزٍ قاضي مرو. روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، وأبي الزبير المكي، وثابت البناني، وغيرهم. روى عنه: الأعمش، وابن المبارك، ويحيى بن واضح، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: ليس به بأس. مات سنة تسع وخمسين ومائة،تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف أبو الحجاج المزي، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1400هـ– 1980م، 6/ 492.

وقال النووي: "إسناده على شرط مسلم"[2]، وقال الذهبي في التلخيص: هذا على شرط مسلم[3]، لم يخالف الحاكم بقية الأئمة في تصحيح هذا الحديث.

الفرع الثاني: نموذج الحديث الثاني

حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب، ثنا مُحَمَّد بن إسحاق الصغاني، ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، أن حذيفة أم الناس بالمدائن على دكان، فأخذ أبو مسعود بقميصه فجبذه، فلما فرغ من صلاته، قال: " ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ – أو قال: ألم تعلم أنه كان ينهى عن ذلك؟ – " قال: بلى، قد ذكرت حين مددتني"[4].

الثاني: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا مُحَمَّد بن غالب، ثنا زكريا بن يحيى، ثنا زياد بن عبد الله، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، قال:" صلى حذيفة بالناس بالمدائن فتقدم فوق دكان، فأخذ أبو مسعود بمجامع ثيابه فمده فرجع، فلما قضى الصلاة قال له أبو مسعود: ألم تعلم أن رسول الله ﷺ نهى أن يقوم الإمام فوق ويبقى الناس خلفه؟» قال: فلم تراني أجبتك حين مددتني؟"[5].

(1) البحر الزخار، البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة، ط: الأولى، 1988هـ-2009م، 10/ 292.

(2) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، النووي، ت: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة –لبنان – بيروت، ط: الأولى، 1418هـ -1997م، 2/ 804.

(3) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 424.

(4) المصدر السابق، 1/ 424.

(5) المصدر نفسه، 1/ 210.

1. تخريج لحديث

هذا الحديث أخرجه مجموعة من الأئمة من غير الحاكم منهم، ابن خزيمة، وابن حبان، كلاهما من طريق الربيع بن سليمان المرادي، وأخرجه أبي داوود في السنن، من طريق أحمد بن سنان والفرات أبو مسعود الرازي المعنى، والطبراني في المعجم الكبير من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، والبيهقي في السنن الكبرى من طريق الحاكم، كلهم أبو داوود والطبراني والبيهقي، قالوا: حدثنا يعلى بن عبيد به، وابن الجارود في المنتقى، وابن أبي شيبة[1].

2. الحكم على الحديث

هذا الحديث إسناده صحيح، قال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"[2].

وقال النووي:" رواه الشافعي وأبو داود والبيهقي ومن لا يحصى من كبار المحدثين ومصنفيهم وإسناده صحيح"[3].

وقال ابن حجر:"وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه أن الإمام كان عمار بن ياسر والذي جبذه حذيفة وهو مرفوع، لكن فيه مجهول والأول أقوى

(1) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن مختصر من المسند، باب النهي عن قيام الإمام على مكان أرفع من المأمومين إذا لم يرد تعليم الناس، حديث رقم 1523، 3/ 13، وصحيح ابن حبان، باب فرض متابعة الإمام، ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في الصنعة العلم أن صلاة الإمام على موضع أرفع من المأمومين غير جائزة، حديث رقم 2143، 5/ 514. سنن أبو داوود، كتاب الصلاة، باب الإمام يقوم مكانا أرفع من مكان القوم، حديث رقم597،ج1،ص463، المعجم الكبير للطبراني، مسند النساء، أزواج الرسول ﷺ، شهر بن حوشي عن أم سلمة، حديث رقم 779، 23/ 336، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحيض، باب ما جاء في مقام الإمام، حديث رقم 5014، 3/ 108، المنتقى لابن الجارود، كتاب الصلاة، باب صلاة الإمام على دكان، حديث رقم313، ص87، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلوات، باب من كان يكره ان يمر الرجل بين يدي الرجل وهو يصلي، حديث رقم 2911، 1/ 253.

(2) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 329.

(3) – المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، د: ت، دار الفكر، د: ت ط، 4/ 295.

ويقويه ما رواه الدارقطني من وجه آخر عن همام عن أبي مسعود "نهى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه أسفل منه"[1]. ومن المتأخرين صححه الألباني[2].

هذا الحديث صحيح ووافق فيه الحاكم بقية المحدثين.

الفرع الثالث: نموذج الحديث الثالث

قال الحاكم، حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي عشانة، أنه سمع عقبة بن عامر الجهني، يحدث، عن رسول الله ﷺ أنه قال:" إذا تطهر الرجل ثم مر إلى المسجد فيرعى الصلاة كتب له كاتبه، أو كاتباه بكل خطوة يخطوها إلى المسجد عشر حسنات، والقاعد يراعي الصلاة كالقانت، ويكتب من المصلين من حين يخرج من بيته حتى يرجع"[3].

1. تخريج الحديث

أخرجه الإمام أحمد من طريق الحسن، وعن علي بن إسحاق عن عبد الله، ومن طريق إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة، ومن طريق الحسن عن ابن لهيعة، وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن وهب، وأبي يعلى الخليلي، والبيهقي عن ابن لهيعة[4].

---

(1) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط: الأولى،1419هـ-1989م، 2/ 111.

(2) سنن أبي داوود، حديث رقم597، 1/ 463.

(3) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 331.

(4) مسند الإمام أحمد، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ، حديث رقم 17459، ج28، ص658، وحديث رقم 17461، ج28، ص659، وحديث رقم 17440، ج28، ص648، صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، باب ذكر كتابة الحسنات بالمشي إلى الصلاة، حديث رقم 1492، ج2، ص374، صحيح ابن حبان، باب الإمامة والجماعة، كتاب ذكر كتبة الله جل وعلاه الخارج من بيته يريد الصلاة من المصلين إلى أن يرجع إلى بيته، حديث رقم 2038، ج5، ص386، ذكر تفضيل الله على الجئي إلى المسجد بكتبة الحسنات بكل خطوة يخطوها، حديث رقم2045، ج5، ص393، مسند أبي يعلى الموصلي، مسند عقبة بن عامر الجهني، حديث رقم 1747، ج3، ص286، السنن الكبرى للبيهقي، جماع أبواب فضل الجماعة والعذر بتركه، باب ما جاء في فضل المشي إلى المسجد للصلاة، حديث رقم 4974، ج3، ص89.

2. الحكم على الحديث

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"[1].

وقال الهيثمي:" رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط، وفي بعض طرقه ابن لهيعة وبعضها صحيح، وصححه الحاكم[2].

وقال الأعظمي: إسناده صحيح[3].

لم يخالف الإمام الحاكم المحدثين في الحكم على هذا الحديث فقد اتفقوا على تصحيحه فالحديث له متابعات كثيرة.

ويشهد لهذا ما صححه البخاري:" حدثنا مُحَمَّد بن العلاء، قال: حدثنا أبو أسامة، عن بريد بن عبد الله، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال النبي ﷺ: "أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم، فأبعدهم ممشى والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجرا من الذي يصلي، ثم ينام"[4].

(1) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، ج1، ص331.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، حديث رقم 2070، 2/ 29.

(3) صحيح ابن خزيمة، 2/ 374.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، حديث رقم 651، 1/ 131، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث رقم 662، 1/ 360.

المطلب الثاني

نماذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة وخالفه غيره

الفرع الأول: نموذج الحديث الأول

حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ أبو المثنى، ثنا مسدد، ثنا إسماعيل بن علية، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن معاوية، عن ابن ذباب، عن سهل بن سعد ﷺ، قال:" ما رأيت النبي ﷺ شاهرا يديه، يدعو على منبره ولا غيره، كان يجعل أصبعيه بحذاء منكبيه ويدعو"[1].

1. تخريج الحديث

أخرج هذا الحديث، أخرجه أبو داوود من طريق الربيع بن إبراهيم، وأخرجه ابن خزيمة، وابن حبان، وابن أبي شيبة من طريق إسماعيل بن علية[2].

وأحمد في مسنده من طريف ربعي بن إبراهيم، وأبو يعلى الخليلي من طريق القواريري عن بشر بن المفضل، والطبراني في المعجم الكبير[3].

(1) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله، 1/ 718.

(2) سنن أبي داوود، باب تفريع أبواب الركوع والسجود، باب رفع اليدين على المنبر، حديث رقم 1105، 1/ 289، صحيح ابن خزيمة، باب إشارة الخاطب السبابة على المنبر عند الدعاء في الخطبة وتحريكه إياها عند الإشارة بها، كتاب الصلاة، حديث رقم 1450، 2/ 351. وصحيح ابن حبان، باب الأدعية، ذكر البيان بأن المرء إذا أراد الإشارة في الدعاء يجب أن يشير بالسبابة اليمنى بعد أن يحنيها قليلا، حديث رقم 883، 3/ 165، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلوات، باب من كره رفع اليدين في الدعاء، حديث رقم 8445، 2/ 230، كتاب الدعاء، باب الرجل يرفع يديه إذا دعا من كرهه، حديث رقم 29672، 6، 85.

(3) مسند الإمام أحمد، تتمة مسند الأنصار، حديث أبي مالك سهل بن سعيد الساعدي، حديث رقم 22855، 37/ 502. ومسند أبي يعلى الموصلي، حديث سهل بن سعد الساعدي عن النبي ﷺ، حديث رقم 7551، 13/ 545، والمعجم الكبير للطبراني، باب السين، ابن أبي ذباب عن سهل بن سعد، حديث رقم6023، 6/ 206.

2. الحكم على الحديث

قال الحاكم"هذا حديث صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي في التعليق.

وقد ضعف العلماء هذا الحديث لضعف في بعض رواته، قال الهيثمي:"وفيه عبد الرحمن بن إسحاق الزرقيالمدني[1]، وثقه ابن حبان، وضعفه مالك وجمهور الأئمة، وبقية رجاله ثقات"[2]، وقد سكت عنه أبو داوود. وقال المنذري:" في إسناده عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف"[3].

قال ابن حجر في الفتح:" خرج هذا الحديث أبو يعلى الموصلي بإسناد ضعيف"[4].

(1) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة، القرشي، العامري، المدني، مولى بني عامر بن لؤي، ويقال: الثقفي، ويقال له: عباد بن إسحاق روى عن: إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي، وأبيه إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة، روى عنه: أبان بن يزيد العطار، وإبراهيم بن طهمان، وأبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث الفزاري. قال ابن معين: "سمعت يحي يقول عبد الرحمن بن إسحاق البصري صالح الحديث"، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج5، ص519-520، الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، 2/ 162.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن الهيثمي، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ، 1994 م، 10/ 179.

(3) – مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام بن خان مُحَمَّد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء –الجامعة السلفية –بنارس الهند، ط: الثالثة –1404 هـ، 1984م، 7/ 371.

(4) فتح الباري ـ لابن رجب، ابن رجب، دار ابن الجوزي –السعودية الدمام، 1422هـ، ط: الثانية، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، 6/ 301.

قال المنذري:"في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق القرشي المديني، وعبد الرحمان بن معاوية[1]، وفيهما مقال"[2].

ومن المتأخرين من حكم على هذا الحديث الشيخ الألباني قال: إسناده فيه ضعف[3].

خالف الإمام الحاكم المحدثين في الحكم على هذا الحديث فقد حكم عليه بالصحة بخلافهم، ففيه ضعف في بعض رواته، وهما عبد الرحمان بن معاوية، وعبد الرحمان بن إسحاق، فهو سيئ الحفظ المتعلق بضبط الحديث، الذي هو شرط من شروط الحديث الصحيح، فالحاكم هنا لم يطبق شرطه في الصحيح، وتساهل في الحكم على هذا الحديث بالصحة، مع أنه فيه خلل في الضبط في بعض رواته.

الفرع الثاني: نموذج الحديث الثاني

قال الحاكم، أخبرنا أبو بكر بن مُحَمَّد الصيرفي، بمرو، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، قال:" رأيت رسول الله ﷺ ينزل عن المنبر فيعرض له الرجل في الحاجة فيقوم معه حتى يقضي حاجته"[4].

(1) عبد الرحمان بن معاوية: هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي، أبو الحويرث المدني حليف بني نوفل بن عبد مناف، وروى عن: الحارث مولى ابن سباع، وحنظلة بن قيس الزرقي، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، روى عنه: إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي يحيى الأسلمي، وحنظلة بن عمرو بن حنظلة بن قيس الزرقي، والزبير بن موسى المكي، وسفيان الثوري، قال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، سأل مالك بن أنس عنه فقال: ليس بثقة، يحيى بن معين أنه قال: أبو الحويرث ليس يحتج بحديثه، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، 17/ 414، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 5/ 284.

(2) مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم المنذري، ت: مُحَمَّد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض –المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1431 هـ –2010 م، 1/ 316.

(3)، صحيح ابن خزيمة، باب إشارة الخاطب السبابة على المنبر عند الدعاء في الخطبة وتحريكه إياها عند الإشارة بها، كتاب الصلاة، حديث رقم 1450، 2/ 351.

(4) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 427.

1. تخريج الحديث

أخرج الحديث، ابن خزيمة، وابن حبان من طريق جرير بن حازم[1].

أبو داوود من طريقه، وابن ماجه، والترمذي، كلاهما عن مُحَمَّد بن بشار عن أبي داوود الطيالسي، وابن أبي شيبة، وأحمد، كلاهما قالا: حدثنا وكيع به، وأخرجه الطبراني[2].

2. الحكم على الحديث

حكم الإمام الحاكم على هذا الحديث بالصحة وخالفه غيره، قال:"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه "[3].

قال أبو داوود: الحديث ليس بمعروف عن ثابت هو مما تفرد به جرير بن حازم[4].

وقال الترمذي:"هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم، سمعت مُحَمَّدا يقول:" وهم جرير بن حازم في هذا الحديث، والصحيح ما روي عن ثابت، عن أنس، قال: أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي ﷺ فما زال يكلمه حتى نعس بعض القوم، والحديث هو هذا، وجرير بن حازم ربما يهم في الشيء، وهو صدوق"[5].

(1) صحيح ابن خزيمة، باب الرخصة في الكلام للمأموم والإمام بعد الخطبة وقبل افتتاح الصلاة، حديث رقم 1838، 3/ 169، صحيح ابن حبان، كتاب صلاة الجمعة، باب ذكر الإباحة للإمام إذا نزل يريد إقامة الصلاة أن يشتغل ببعض رعيته في حاجة يقضيها له ثم يقيم الصلاة، حديث رقم 2805، 7/ 44.

(2) سنن أبي داوود، تفريع أبواب الجمعة، باب الإمام يتكلم بعدما ينزل من المنبر، حديث رقم 1120، 1/ 292، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيهما، حديث رقم 1117، 1/ 354، سنن الترمذي، أبواب الجمعة، باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر، حديث رقم 517، 1/ 650، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الجمعة، في الكلام يوم الجمعة، حديث رقم 5319، 1/ 460.

(3) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1، 427.

(4) سنن أبي داوود، تفريع أبواب الجمعة، باب الإمام يتكلم بعدما ينزل من المنبر، 1/ 292.

(5) سنن الترمذي، 1/ 650.

قال ابن حجر:"لكنه معلول، قد بين علته الترمذي في جامعه"[1].

قال الأعظمي:" إسناده ضعيف"[2].

صحح الإمام الحاكم هذا الحديث، وخالفه المحدثون الذين حكموا على الحديث بالضعف، فالحديث معلول، فقد تساهل الحاكم في الحكم عليه مع أن فيه نقص في شروط الصحيح عنده.

والصواب ما رواه الشيخان: حدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل ابن علية ح، وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا عبد الوارث كلاهما عن عبد العزيز، عن أنس، قال: " أقيمت الصلاة ورسول الله ﷺ نجي لرجل، وفي حديث عبد الوارث: ونبي الله ﷺ يناجي الرجل، فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم"[3].

(1) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، ت: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة-ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، الطبعة: الأولى، 1415هـ -1994م، 1/ 441.

(2) صحيح ابن خزيمة، 3/ 169.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الكلام إذا أقيمت الصلاة، حديث رقم 617، 1/ 230، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، حديث رقم 376، 1/ 284.

الفرع الثالث: نموذج الحديث الثالث

حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبيد بن مُحَمَّد بن خلف، ثنا عقبة بن مكرم، ثنا مسلم بن قتيبة، عن هارون بن مسلم، عن قتادة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال:" كنا ننهى عن الصلاة بين السواري، ونطرد عنها طردا"[1]، وقال الحاكم أن هذا الإسناد صحيح.

1. تخريج الحديث

أخرج هذا الحديث أبو داوود في مسند، من طرق ابن ماجه، وأخرجه ابن ماجه، من طريق زيد بن أخزم أبو طالب، والبيهقي في السنن الكبرى، والطبراني في المعجم الكبير[2].

2. الحكم على الحديث

هذا الحديث ضعفه العلماء بسبب ضعف في رواته، قال ابن المديني:" قال ابن المديني: إسناده ليس بالصافي، وأبو مسلم هذا مجهول، وكذا قال أبو حاتم: هو مجهول"[3].

وقال الهيثمي:" رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف"[4].

---

(1) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، 1/ 339.

(2) سنن أبي داوود، أحاديث أبي موسى الأشعري، وحديث قرة بن إياس، حديث رقم 1169، 2/ 400، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الصلاة بين السواري في الصف، حديث رقم 1002، 1/ 320، صحيح ابن حبان، ذكر خبر ثاني يصرح بهذا الزجر المطلق، حديث رقم 2219، 5/ 597، صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن مختصر من كتاب المسند، باب طرد المصطفين بين السواري عنها، حديث رقم 1567، 3/ 29، السنن الكبرى للبيهقي، الصف بين السواري، حديث رقم 897، 1/ 434، المعجم الكبير للطبراني، باب القاف، قتادة بن دعامة عن معاوية بن قرة عن أبيه، حديث رقم 40، 19/ 21.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، بن رجب، ت: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، السيد عزت المرسي، مُحَمَّد بن عوض المنقوش، صلاح بن سالم المصراتي، علاء بن مصطفى بن همام، صبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ط: الأولى، 1417هـ-1996 م، 4/ 59.

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، 2/ 92.

قال أبو بكر:" ليس في هذا الباب خبر يثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عنه، وأعلى ما فيه قول أنس: كنا نتقيه. ولو اتقى متق كان حسنا، ولا مأثم عندي على فاعله"[1].

وأخرج هذا الحديث أو الهيثم الأصبهاني:" حدثنا مُحَمَّد بن جعفر بن يوسف، ثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا أبو هشام الرفاعي، ثنا أبو معاوية، ثنا أبو سفيان السعدي، ثنا ثمامة بن أنس، عن أنس بن مالك، قال:" نهى رسول الله ﷺ أن نصف بين السواري"[2]، وفيه رواة ضعفاء، هشام الرفاعي[3]، وأبو سفيان السعدي[4].

وأخرجه الشيخان في الصحيحين، في جواز الصلاة بين السواري:

حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر:" أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة وأسامة بن زيد، وبلال، وعثمان بن طلحة الحجبي فأغلقها عليه، ومكث فيها، فسألت بلالا حين خرج: ما صنع النبي ﷺ، قال: جعل عمودا عن يساره، وعمودا عن

(1) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، بن المنذر، ت: أبو حماد صغير أحمد بن مُحَمَّد حنيف، دار طيبة – الرياض – السعودية، ط: الأولى – 1405 هـ، 1985 م، 4/ 182.

(2) تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1410 هـ-1990م، 1/ 262.

(3) مُحَمَّد بن يزيد أبو هشام الرفاعي، روى عن أبي الأحوص وأبي بكر بن عياش، قال أبو مُحَمَّد وروى عن يحيى بن يمان، وابن أبي غنية ، وأبي خالد الأحمر، وأبي تميلة ومُحَمَّد بن فضيل وحفص ابن غياث، سمعت أبي يقول سئل ابن نمير عن أبي هشام الرفاعي قال كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب، نا عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال: ضعيف يتكلمون فيه، هو مثل مسروق بن المرزبان، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 8/ 129.

(4) أبو سفيان السعدي الأشل، ويقال: الأعسم، وقال فيه البخاري: العطاردي، روى عن: ثمامة بن عبد الله بن أنس، والحسن البصري، وعبد الله بن الحارث البصري نسيب ابن سيرين، روى عنه: أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، وحمزة بن حبيب الزيات، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله النخعي، قال فيه أحمد بن حنبل، عن أبيه: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، 13/ 379.

يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم صلى"، وقال لنا: إسماعيل، حدثني مالك، وقال:"عمودين عن يمينه"[1].

في هذا الحديث خالف الإمام الحاكم بقية المحدثين الذين حكموا على هذا الحديث بالضعف، فالإمام الحاكم لم يطبق شرطه في الصحيح، ففيه رواة متكلم في عدالتهم، ومع هذا حكم عليه بالصحة.

قال ابن الصلاح عن الإمام الحاكم:" وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأول أن نتوسط في أمره فنقول: ماحكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، أن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"[2].

وفي آخر هذا المبحث نجد أن الإمام الحاكم كان متساهلا في تصحيحاته للأحاديث، فقد وضع شرط للحديث الصحيح وضبطه، لكنه تساهل في تصحيحه للأحاديث.

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، بابالصلاة بين السواري في غير جماعة، حديث رقم 505، ج1، ص107، صحيح، كتاب الحج، باب استحباب دخول الحاج للكعبة وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها، حديث رقم 1329، 2/ 966.

(2) قرأت في المقدمة والنكت، مُحَمَّد عبد النبي، ص11.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على هادي البشرية إلى الخيرات، وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

أحمد الله حمدا كثيرا، أن وفقني لإتمام هذا البحث، وسأتناول في الختام جريا على عادة الباحثين في مثل هذه الرسائل، إلى ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات التي من شأنها أن تخدم الموضوع، وأما **النتائج** فهي كالتالي:

_ للحاكم تعريف للحديث الصحيح وافق فيه العلماء عموما، وخالفهم في بعض شروطه خصوصا كالشاذ.

_ وضع الإمام الحاكم حداً لمعني العدالة والضبط، ولم يخالف فيه بقية المحدثين.

_ وضع الحاكم معنى لاتصال السند عنده، كما بين صور الانقطاع فيه بدقة، وصيغ التحمل والأداء، والعنعنة في السند، وما علاقتها بالاتصال؛ الذي هو شرط من شروط الحديث الصحيح.

_ تساهل الإمام الحاكم في الحكم على الأحاديث، فهو لم يطبق شرطه للصحيح، ومخالفة العلماء لع في بعض تصحيحاته، وانتقاده عليها.

ومن أهم **التوصيات** في هذا البحث:

_ التعمق في دراسة معاني شروط الصحة عند الحاكم كمعنى العدالة والشذوذ عنده، وما مدى تطبيق الحاكم لتلك المعاني في مختلف مصنفاته، خاصة المستدرك على الصحيحين.

فهرس

الآيات

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾	الحجرات	06	20
﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾	التغابن	15	47

فهرس

الأحاديث

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديث	الصفحة
«إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»	19
«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»	19
«يا كعب ضع من دينك هذا»	24
«من أقال نادما أقاله الله نفسه يوم القيامة»	25
«كان رسول الله ﷺ يعلم أحدنا »	25
«ليأتين على الناس زمان»	27
«إن وليتموها أبا بكر»	28
«أذن لك سيدك؟»	29
«إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة»	29
«كم مضى من الشهر؟»	32
«أرحم أمتي»	39
«إن لكل أمة أمينا»	39
«إني لأستغفر الله وأتوب»	40
«إنه ليغان على قلبي»	40
«سمع النبي ﷺ: يقرأ في المغرب بالطور»	40
«إن لغة إسماعيل كانت»	42

«المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم»	42
«أفطر عندكم الصائمون»	43
«من ضحك في صلاته يعيد الصلاة»	44
«نهى رسول الله ﷺأن يقوم الإمام فوق»	51
«ما رأيت النبي ﷺشاهرا يديه»	52
«رأيت رسول اللهﷺينزل عن المنبر»	55
«إذا تطهر الرجل ثم مر إلى المسجد فيرعى الصلاة»	57

فهرس

الأعلام

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله	46
عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله	51
عبد الرحمان بن معاوية	52
مُحَمَّد بن يزيد أبو هشام الرفاعي	60
أبو سفيان السعدي الأشل	60

فهرس

المصادر

والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

1. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، ت: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة–ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م.

2. أخبار الآحاد في الحديث النبوي حجيتها مفادها العمل بموجبها، عبد الرحمان الجبير، دار طيبة –الرياض، ط:الاولى،1408هـ-1987م.

3. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الفزويني، ت: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، 1409هـ.

4. أعلام الفقهاء والمحدثين الحاكم النيسابوري، كامل مُحَمَّد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.

5. الجامع الكبير - سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998 م

6. الأنساب، السمعاني، ت: عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني.

7. الأنساب، عبد الله الكريم أبو سعد، ت: عبد الرحمان بن يحي المعلمي اليماني، مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: الأولى، 1382هـ/ 1962م.

8. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، بن المنذر، ت: أبو حماد صغير أحمد بن مُحَمَّد حنيف، دار طيبة - الرياض – السعودية، ط: الأولى - 1405 هـ، 1985 م.

9. البحر الزخار، البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة، ط: الأولى، 1988هـ-2009م.

10. تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1410 هـ-1990م.

11. تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، ت: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، 1413هـ/ 1993م.

12. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

13. تاريخ دمشق، تاريخ دمشق، ابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م.

14. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، ت: مازن مُحَمَّد السرساوي، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، 1435هـ.

15. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ط: الأولى،1419هـ-1989م.

16. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، مُحَمَّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ.

17. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف أبو الحجاج المزي، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1400هـ– 1980م.

18. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى، 1417هـ/1997م.

19. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل الصنعاني، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى 1417هـ/1997م.

20. تيسير مصطلح الحديث، محمود طحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: العاشرة، 1425هـ-2004م.

21. جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط –التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني –مطبعة الملاح –مكتبة دار البيان، ط: الأولى.

22. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، 1422هـ.

23. الجهالة عند نقاد الحديث مفهومها وأسبابها وأحكامها، أبو بكر كافي،مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، رمضان 1426هـ/ أكتوبر 2005م، العدد 19.

24. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، النووي، ت: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة –لبنان – بيروت، ط: الأولى، 1418هـ – 1997م.

25. الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، أبو علي المنصوري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، 1432هـ/ 2011م.

26. الروض الداني (المعجم الصغير)،سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، ط: الأولى، 1405 – 1985.

27. سنن ابن ماجه، ت: الأرنؤوط، ابن ماجة –وماجة اسم أبيه يزيد –أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، شعيب الأرنؤوط–عادل مرشد –محمَّد كامل قره بللي –عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، 1430 هـ –2009 م.

28. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، شعَيب الأرنؤوط–محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، 1430 هـ –2009 م.

29. سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر-ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثانية، 1395 هـ -1975 م.

30. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون، د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1421 هـ -2001 م.

31. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني أبو بكر البيهقي، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط: الثالثة، 1424 هـ -2003م.

32. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1405هـ/ 1985م.

33. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي

34. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، 1410، ت: مُحَمَّد السعيد بسيوني زغلول.

35. صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، 1414 – 1993.

36. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، ت: د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

37. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ت: محمود مُحَمَّد الطناحي وعبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار الهجر للطباعة والنشر، ط: الثانية، 1413هـ.

38. طبقات الشافعيين، إبن كثير، ت: أحمد عمر هاشم، ومُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ/ 1993م.

39. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن مُحَمَّد بن حسين القمي النيسابوري، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1416هـ.

40. فتح الباري شرح صحيح البخاري، إبن رجب، ت: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، السيد عزت المرسي، مُحَمَّد بن عوض المنقوش، صلاح بن سالم المصراتي، علاء بن مصطفى بن همام، صبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ط: الأولى، 1417هـ-1996 م.

41. لسان العرب، بن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الأولى.

42. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، 1409هـ.

43. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية –المدينة المنورة.

44. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن الهيثمي، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ، 1994 م.

45. المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، د: ت، دار الفكر، د: ت ط.

46. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الإسكندرية.

47. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن مُحَمَّد عبد السلام بن خان مُحَمَّد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية –بنارس الهند، ط: الثالثة –1404 هـ، 1984م.

48. المستصفى في علم الأصول، الغزالي أبو حامد، ت: مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1413هـ.

49. مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض، ط: الأولى، 1997م.

50. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى، 1404 – 1984، ت:حسين سليم أسد.

51. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: حسن عبد المنعم شلبي باشارف شعيب الأرناؤوط، عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: الثانية، 1403هـ.

52. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: الأولى، 1988م- 2009م.

53. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

54. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي – بيروت.

55. معجم الشيوخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: وفاء تقي الدين، دار البشائر – دمشق، ط: الأولى 1421هـ- 2000م.

56. معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت: عبد اللطيف الهميم –ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1423 هـ / 2002 م.

57. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ت: السيد معظم الحسين، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الثانية، 1397هـ/ 1977م.

58. مقال اعتبارات خوارم المروءة في عدالة رواة الحديث دراسة نقدية على ضوء تطبيقات المحدثين، مُحَمَّد الحاج عيسى، موقع فضيلة الشيخ مُحَمَّد حاج عيسى الجزائري، الأربعاء 16 جمادى الأولى 1437هـ، http://islahway.com/v2/index.php/

59. المنتقى من السنن المسندة، أبو مُحَمَّد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، ت: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، 1408 – 1988.

60. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، إشراف: حمزة المليباري، دار ابن حزم، ط: الأولى، 1461هـ-2000م.

61. منهج الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث وتخريج لأحاديث المرفوعة فيه حتى نهاية النوع السابع والثلاثون، عبد الله بن سليم بن سلامة الصاعدي، إشراف: الشريف منصور بن عون، جامعة أم القرى، كلية الشيعة والدراسات الإسلامية – المملكة العربية السعودية، 1401هـ.

62. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى، 1422هـ.

63. نظرات جديدة في علوم الحديث دراسة نقدية مقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين، حمزة عبد الله المليباري، كلية الدراسات الإسلامية – دبي، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، 1423هـ -2003م.

64. النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي الشافعي، ت: زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريح، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م.

65. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد ابن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ت: إحسان عباس، دار، صادر بيروت.

66. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي، ت: المرتضي الزين أحمد، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، 1999م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء.....
شكر وعرفان.....
ملخص الدراسة .....
مقدمة .....أ
المبحث الأول: التعريف بالإمام الحاكم **6**
المطلب الأول: اسمه ونسبه كنيته ولقبه.....7
المطلب الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم.....8
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه 10
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه 11
المطلب الخامس: مؤلفاته ووفاته 13
المبحث الثاني: الحديث الصحيح ومفهومه عند الإمام الحاكم.....**14**
المطلب الأول: الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم 15
الفرع الأول: تعريفه 15
الفرع الثاني: شرح التعريف 15
المطلب الثاني: شرط الإمام الحاكم لمعنى العدالة والضبط.....18
الفرع الأول: اشتراط الإمام الحاكم لمعنى العدالة 18

الفرع الثاني: اشتراط الإمام الحاكم للضبط 21
المطلب الثالث: اشتراط اتصال السند عند الإمام الحاكم 23
الفرع الأول: الحديث المسند 23
الفرع الثاني: من صور الانقطاع في السند عند الحاكم 25
الفرع الثالث: صيغ التحمل والأداء عند الإمام الحاكم 30
الفرع الرابع: السند المعنعن 31
المطلب الرابع: اشتراط نفى الشذوذ والعلة عند الإمام الحاكم 33
الفرع الأول: اشتراط نفي الشذوذ عند الإمام الحاكم 33
الفرع الثاني: اشتراط نفي العلة عند الإمام الحاكم. 36
المبحث الثالث: دراسة نماذج من تطبيق شروط الحديث الصحيح عند الإمام الحاكم .. 45
المطلب الأول: نموذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة ووافقه غيره 46
الفرع الأول: نموذج الحديث الأول 46
الفرع الثاني: نموذج الحديث الثاني 48
الفرع الثالث: نموذج الحديث الثالث 50
المطلب الثاني: نماذج من أحاديث حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة وخالفه غيره 52
الفرع الأول: نموذج الحديث الأول 52
الفرع الثاني: نموذج الحديث الثاني 54
الفرع الثالث: نموذج الحديث الثالث 57

الخاتمة..... **61**
فهرس الآيات القرآنية **63**
فهرس الأحاديث النبوية والآثار..... **65**
فهرس الأعلام المترجم لهم **68**
فهرس المصادر والمراجع..... **70**
فهرس الموضوعات..... **79**